تلقت السلطة الفلسطينية دعماً من الأردن وروسيا، اللتين أكدتا أنه لن يكون هناك سلام في المنطقة من دون حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فيما أكد السفير الأميركي لدى إسرائيل ديفيد فريدمان أن الاحتلال سينفذ خطته لضم أراضٍ في الضفة الغربية في النهاية

السلطة ترفض محاولات الابتزاز الأميركية

هجوم فلسطيني على فريدمان... وتمهيد إسرائيلي لتطبيع مع السعودية

تحدث فريدمان عن «الاقتراب من إنهاء الصراع» (Getty)

للحديث تتمة...

تزييف الوعي العربي

ناصر السهلي

يبدو أن الفلسطينيين، ومعهم من يؤمنون بقضايا الحرية والعدالة، أمام محاولة كسر وتزييف الوعي والهرولة للتحالف مع المحتلين، وهم مضطرون لإعادة تأكيد مسلمات وبديهيات عن فلسطين.

فالتزييف ليس طارئاً في أولويات الحركة الصهيونية، وهي جريته مع الصامدين على أرضهم التاريخية، بطلب ترحيلهم إلى «21 دولة عربية»، وبتقسيمات مثيرة للسخرية، عن «عربي وبدوي وشركسي ومسلم ومسيحي ودرزي... إلخ».

ما تجاوزه الشعب الفلسطيني في الداخل، أصحاب الأرض الأصليين، يجري اليوم عربياً ما هو أخطر منه، باستغلال وسائل التواصل الاجتماعي، في إطار تباهي خيانة النخب لدورها. والقضية ليست فقط «ثقافة»، كما تناولها إدوارد سعيد، بل بعموم المنقلبين على شعاراتهم، في إقحام الدين خدمة للتزييف، حتى ممن صنف نفسه «ليبرالياً»، باستنباط سيرة نبوية عن «الصلح» و«اليهود». ألف مرة أكد الفلسطينيون أن قضيتهم ليست مع اليهودية، بل مسألة حق وعدالة، واحتلال وإحلال صهيوني، بالذبح والتطهير، والاستيلاء على الأرض، لإلغاء وجود أصحابها. التلاعب بعقول الناس بتسمية الانهزام بـ«اتفاق إبراهام»، سبق أن مورس عام 1977 في مصر السادات، من تطبيعيين قدموا رواية مثيلة لتبرير زيارة أنور السادات للكنيست.

اليوم بتنا أمام خطاب «إسرائيل أشرف من العرب»، بلسان عرب وحكام ساعين لشرعنة كراسيهم وعروشهم من واشنطن و«أبيات». ليكودية التصهين العربي يغمزون عن وجود أعضاء عرب في الكنيست منتخبين من شعبهم، وعمال فلسطينيين داخل الخط الأخضر، بتغييب مقصود للشروط القاسية التي عاشها «عرب 48» في صمودهم على أرضهم، ودفعهم أثماناً كبيرة بوجه تهويد أرضهم، منذ يوم الأرض وحتى انتفاضة العام 2000، وسط خذلان النظام الرسمي العربي منذ 70 سنة. تغني محللي الأسرلة بـ«شرف» و«ديمقراطية» الاحتلال يبدو سخيفاً، ممن يعيشون في أنظمة ترى فيهم رعايا، كسخافة تبشير بعضهم «بالصلاة في الأقصى»، تقاسماً مع مجرمي حركة «أمناء جبل الهيكل». الملفت في هذا التزييف انفضاح غياب أصحاب خطابات «التطبيع خيانة». فمصتهم مريب بعد دغدغة مشاعر الناس باسم فلسطين. ولم يعد مستبعداً، وسط الهرولة، توسع خيمة «أبراهام»، ليستظل بها حكام الرياض ودمشق، وغيرهما. ورغم ذلك، فلعل محاولات التزييف تلك، واستهداف الوعي بهذه الوقاحة، يؤسسان لمرحلة تختمر فيها ما تخشاه الصهيونية نفسها، عبر انفجار الشارع العربي.

صالح النعامي
رام الله ـ **العربي الجديد**

لم يكد يمضي يومان على توقيع اتفاقي التطبيع بين إسرائيل والإمارات، بما يحملانه من تقديم هدايا مجانية للاحتلال من دون الحصول على أي تنازل في ما يتعلق بسياساته تجاه الفلسطينيين، حتى كان السفير الأميركي لدى إسرائيل ديفيد فريدمان يؤكد خلال مقابلة مع صحيفة «يسرائيل هيوم» أن المخطط الإسرائيلي لضمّ مناطق في الضفة الغربية سيتمّ في النهاية، متحدثاً في الوقت عن نفسه عمّا سماه «الاقتراب من إنهاء الصراع» الفلسطيني الإسرائيلي.

وأشار إلى أنه حتى من دون تطبيق مخطط الضم، فإن «الأعلام الإسرائيلية ترفرف على التجمع الاستيطاني غوش عتصيون (في محيط بيت لحم) ومستوطنة بيت إيل (القريبة من رام الله) وفي الخليل، وحسب رؤيتنا للسلام، فإن هذه الأعلام ستظل ترفرف هناك».

من جهة ثانية، تسببت تصريحات فريدمان المتبنية خلال المقابلة بشأن مصير الرئيس الفلسطيني محمود عباس، بهجوم عنيف عليه من قبل مسؤولي السلطة الذين أكدوا رفض سياسة الضغوط والابتزاز الأميركية.

وبعد ساعات من نشر الصحيفة الإسرائيلية إجابة لفريدمان رداً على سؤال عما إذا كان لدى الولايات المتحدة نية لتعيين القنصل المفصول من حركة «فتح» محمد دحلان بديلاً عن عباس، تضمنت قوله «نفكر في هذا. ليس لدينا نية لإعادة هندسة القيادة الفلسطينية»، أعادت الصحيفة تصحيح الإجابة لتصبح «لا نفكر في ذلك».

وكان المتحدث باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة، اعتبر في تصريح أمس الخميس، أن «سياسة التهديد والضغوط المستمرة ومحاولات الابتزاز الأميركي للرئيس محمود عباس والقيادة، سيكون مصيرها الفشل». وشدد على أن الشعب الفلسطيني «هو وحده من يقرر قيادته وفق الأسس الديمقراطية التي أرستها منظمة التحرير في الحياة السياسية الفلسطينية، وليس عبر التهديد والوعيد وسياسة الابتزاز الرخيصة التي يحاول سفير أميركا لدى إسرائيل ديفيد فريدمان من خلالها الضغط على قيادة شعبنا الفلسطيني».

وتابع «الحملات المشبوهة والمؤامرات الهادفة لتصفية قضيتنا الوطنية، وفي مقدمتها قضية القدس ومقدساتها، والهجمة على رموز شعبنا الفلسطيني، لا قيمة لها، وإن شعبنا الفلسطيني هو الذي سيرسم خريطته، ويختار قيادته التي تحافظ على حقوقه الوطنية وثوابته التي لن نحيد عنها».

وشدد أبو ردينة على أن «السلام لن يكون بأي ثمن، وإن التطبيع والضم مرفوض تماماً»، مؤكداً أن «الاصطفاف الوطني خلف قيادة عباس في مواجهة هذا المشهد الغريب الذي تشهده المنطقة، وفي مواجهة خروج البعض عن قواعد الأصول الوطنية الجامعة، هو الرد الأمثل على مثل هذه الترهات».

بدوره، كتب عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» حسين الشيخ، في تغريدة، «إلى فريدمان، نقول فلسطين ليست ولاية أميركية لتحدد قيادتها، وفلسطين ليست محمية أميركية حتى تقرر حضرتك من هم قادتها. هذا شعب فلسطين وليس شعبا رعاعا يساقون بقرار أجنبي».

من جانبه، حذر عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أحمد مجدلاني، في حديث لإذاعة «صوت فلسطين»، من مساعي الرئيس الأميركي دونالد ترامب للمس بعباس على غرار ما حدث مع الزعيم الراحل ياسر عرفات، من أجل تمرير خطة الإملاءات الأميركية لتصفية القضية الفلسطينية المعروفة بـ«صفقة القرن».

ورأى أن «المرحلة القادمة ستشهد مزيداً من الإجراءات العقابية»، في إشارة إلى تصريح ترامب الأخير حول طلبه رسمياً من بعض الدول العربية عدم الإيفاء بالتزاماتها المالية تجاه فلسطين، وتشجيع المزيد من الدول الإسلامية والعربية نحو التطبيع.

وفي سياق متصل، برزت تصريحات رئيس جهاز الموساد الإسرائيلي، يوسي كوهين، أول من أمس، والتي قال فيها إنه لا يستبعد التوصل إلى اتفاق لتطبيع العلاقات مع الرياض خلال الفترة القريبة المقبلة. وقال كوهين، في مقابلة مع القناة «12» الإسرائيلية إن السعودية في الطريق لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل. ورفض تأكيد أو نفي اجتماعه مع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، مكتفياً بالقول «أفضل عدم التعليق». واعتبر أن توقيع الاتفاقيتين مع الإمارات والبحرين «كسر سقفاً زجاجياً كان قائماً في علاقاتنا مع الدول العربية». وقال «تحققت هذه الخطوة لإضفاء الطابع الرسمي على العلاقات، من خلال سنوات طويلة من الاتصالات التي تمت بطريقة «دقيقة للغاية». وأضاف «المخاوف الإقليمية بشأن تطلعات إيران، لعبت دوراً رئيسياً في قرارات دول الخليج بالانفصال عن عقود من السياسة العربية، بعدم الاعتراف بإسرائيل، طالما ظل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، دون حل». ووصف الاتفاقيتين بأنهما بمثابة «تغيير استراتيجي في الحرب ضد إيران». من جهته، اعتبر شموئيل مئير، الذي سبق أن خدم في «لواء الأبحاث» التابع لشعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية «أمان» رداً على تصريحات وزير الاقتصاد الإماراتي عبد الله بن طوق المري بأن أبوظبي وتل أبيب، بحثتا دمج بعض المناطق الفلسطينية في الاتفاقات الاقتصادية الموقعة بينهما، بأنه «بمثابة توجه إماراتي للمساعدة في تكريس نظام فصل عنصري في الضفة الغربية».

وقال «من يعرف وبعي تاريخ جنوب أفريقيا أثناء نظام الفصل العنصري» يمكنه أن يرى في تصريح الوزير أن «الإمارات وإسرائيل قررتا في إطار الاتفاقات تدشين بانتسونات (معازل عنصرية) في الضفة الغربية».

كذلك لفت عبران تسيون، الذي شغل سابقاً منصب القائم بأعمال رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، الأنظار إلى أن اتفاقية التطبيع بين إسرائيل والإمارات، تنكرت لكل المرجعيات التي تستند إليها عادة المشاريع التي تقدم لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. ولفت، في سلسلة تغريدات على موقع تويتر، إلى أنه «اتفاق سلام» تجاهل قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة المتعلقة بالصراع، ناهيك عن تجاهله قرارات الشرعية الدولية التي نزعت الشرعية عن المستوطنات في الضفة الغربية. واستهجن أن يتجنب الاتفاق أي إشارة لاتفاقات أوسلو التي وقعتها إسرائيل ومنظمة التحرير، معتبراً أن هذا يمثل محاولة صريحة لإلغاء هذه الاتفاقيات دون أن تكون إسرائيل ملزمة بدفع أي ثمن لقاء ذلك.

في هذه الأثناء، أكد رئيس الوزراء الأردني عمر الرزاز، أمس الخميس، موقف بلاده الثابت تجاه القضية الفلسطينية، وأن «لا سلام عادلا وشاملا في ظل استمرار إجراءات إسرائيل الأحادية، والتي تقوض حقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس». وقال «السلام الشامل والعادل لن يتحقق إلا بتلبية حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة».

من جهتها، اعتبرت وزارة الخارجية الروسية، في بيان، أنه سيكون «من الخطأ» التفكير في إمكانية تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط من دون حل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي. وحثت الأطراف الفلسطينية والدولية على «تكثيف الجهود المنسّقة» لحل القضية.

> تل أبيب ستبيع أبوظبي أجنحة «أف 35»

كشفت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، أمس الخميس، أن إسرائيل ستتولى مهمة إنتاج أجنحة طائرات «أف 35» التي تسعى الإمارات للحصول عليها من أميركا، من خلال اتفاق التطبيع الذي وقعته مع تل أبيب. وذكرت الصحيفة أن شركة «الصناعات الجوية» الإسرائيلية تتولى بالفعل صناعة أجنحة بعض هذه الطائرات، وهو ما يضمن حصولها على مبالغ كبيرة. وحسب الصحيفة، فإن ثمن الزوج من أجنحة هذه الطائرات يبلغ 3 ملايين دولار، مشيرة إلى أن الصناعات الجوية الإسرائيلية أنتجت حتى الآن 100 زوج منها. كما ستتولى شركة «إليت» الإسرائيلية صناعة خوذ الطيارين.

هدم 3300 مسكن في 6 سنوات
الاحتلال يكثف الاعتقالات في الضفة

رام الله ـ محمود السعدي

تصعد سلطات الاحتلال الإسرائيلي من عمليات هدم منازل الفلسطينيين في الضفة الغربية بالتزامن مع تكثيفها حملات الدهم والاعتقالات. وفي السياق، كشف رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الفلسطينية وليد عساف، أمس الخميس، أن قوات الاحتلال الإسرائيلي هدمت خلال السنوات الست الماضية، 3300 مسكن في المناطق المصنفة «ج» بمواقع مختلفة في الضفة الغربية غالبيتها في الأغوار الفلسطينية.

كما أفادت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان بأن قوات الاحتلال اخطرت، أمس الخميس، بهدم منزلين مأهولين، في منطقة واد الحمص شمال شرق بيت لحم. ووقف البناء في منزل قيد الإنشاء ببلدة تقوع جنوب شرق بيت لحم بحجة عدم الترخيص، فيما ذكر مدير بلدية تقوع تيسير أبو مفرح في حديث لوكالة الأنباء الرسمية الفلسطينية «وفا»، بأن قوات الاحتلال استولت على مضخة باطون أثناء صب الباطون في المنزل المخطر، وهددوا مالك المنزل بعدم العودة إلى العمل فيه وإلا سيتعرض للملاحقة القانونية. وفي سياق متصل، هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أمس الخميس، منزلاً بقرية بيت سيرا غربي رام الله وسط الضفة الغربية المحتلة. واقتحمت قوات الاحتلال برفقة جرافات عسكرية قرية بيت سيرا، وشرعت بهدم المنزل الذي يعود للمواطن محمد إسماعيل عقناوي وسوّته بالأرض، بدعوى البناء من دون ترخيص. ومنعت قوات الاحتلال صاحب المنزل من الوصول إليه وطردته مع أفراد أسرته من المكان، حين كان موجوداً مع والديه. والمنطقة التي يقع فيها المنزل واقعة غربي بيت سيرا، ولا يوجد بقربها مستوطنات أو غيره، وفيها إخطارات بالهدم لـ40 منزلاً، بينما كانت قوات الاحتلال قد هدمت منزلاً قبل شهرين في المنطقة ذاتها، وكل ذلك بذريعة البناء من دون ترخيص. من جهة ثانية، نفّذت قوات الاحتلال الإسرائيلي عمليات اعتقال طاولت 24 فلسطينياً عقب اقتحامها مناطق بالضفة الغربية.

> هدم الاحتلال منزلاً بقرية بيت سيرا غربي رام الله

واقتحمت قوات الاحتلال بلدة بيت إيبا شمال نابلس شمالي الضفة الغربية، واعتقلت الأسير المحرر مجاهد سليم نجل القيادي الراحل في حركة حماس جمال سليم، بينما أوقفت شابين من مدينة الخليل جنوبي الضفة، وثلاثة شبان من مخيم العروب شمالي الخليل، وشاباً آخر من مدينة يطا جنوبي الخليل، إضافة إلى حملات اعتقال أخرى.

إلى ذلك، اقتحمت مجموعات من المستوطنين باحات المسجد الأقصى بحماية قوات الاحتلال، وذلك ضمن الاقتحامات اليومية للمسجد التي تتم بالقوة على فترتين صباحية وبعد الظهيرة.

SCOOP

اختراق مصري في صفقة تبادل الأسرى

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر مصرية خاصة لـ«العربي الجديد»، أن هناك اختراقاً تمكن المسؤولون في جهاز المخابرات العامة المصري من إحداثه في ما يتعلق بموقف حركة «حماس» وإسرائيل الخاص بإتمام صفقة تبادل الأسرى، مشيرة إلى أن التحركات المصرية الأخيرة الخاصة بإتمام الصفقة تلقى دعماً كبيراً من جانب الإدارة الأميركية. وراث المصادر أن عمليات القصف المتبادل الأخيرة، ربما يكون هدفها ضغط كل طرف منهما على الآخر للوصول لأفضل شروط تفاوضية. وأضافت «كما أن هناك أطرافاً في إسرائيل لا ترغب في إتمام تلك الصفقة لأسباب سياسية وانتخابية».

ولفتت المصادر إلى أن الجانب المصري لم يتفاعل مع الضربات الأخيرة على قطاع غزة لإدراكه أهدافها، مشيرة إلى أن هناك جولة جديدة للوفد الأمني المصري في القدس المحتلة وغزة ورام الله، لمحاولة إنهاء الاتفاق الخاص بتسليم الأسرى. وأكدت أن الصفقة ستأتي تحت مسميات إنسانية من الجانبين. وكشفت المصادر أن الاختراق الأساسي الذي تمكن الجانب المصري من إحداثه لدى الطرفين، متمثل في موافقة «حماس» على إطلاق أصحاب الحالات المرضية والنساء وكبار السن فقط، ممن أعادت إسرائيل اعتقالهم من المحررين في صفقة وفاء الأحرار، مقابل تقديمها معلومات متعلقة بطبيعة حالة الأسرى الإسرائيليين لديها. وأشارت المصادر إلى أن جزءاً من الخلافات متعلق بمواعيد المراحل التنفيذية للصفقة، فضلاً عن جدية الجانب الإسرائيلي. وكان رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» إسماعيل هنية، قد قال أخيراً إن مصر تتوسط حالياً بين حركته وإسرائيل للتوصل إلى اتفاق جديد لتبادل الأسرى. وأكد هنية أن الحركة ترحّب بالدور المصري من أجل الوصول إلى اتفاق تبادل جديد، معرباً عن أمله بإنجاز شيء على هذا الصعيد.

> فرضت واشنطن عقوبات على كيانات مرتبطة بحزب الله

تأجيل جديد للحكومة اللبنانية

بيروت ـ **رنا الجمّال**

استمرّت التعقيدات المحيطة بتشكيل الحكومة اللبنانية، أمس الخميس، وتُرجمت بزيارة رئيس الحكومة المكلّف مصطفى أديب، قصر بعبدا الرئاسي، من دون الاتفاق على التركيبة الحكومية، لكنه ترَيّث حتى يوم الأحد. وقال أديب عقب لقائه رئيس الجمهورية ميشال عون: «عرضت مع الرئيس عون الصعوبات التي تعترضنا لتشكيل الحكومة، واتفقنا على التريث قليلاً لإعطاء مزيد من الوقت للمشاورات».

وتتمحور العقدة حول وزارة المالية، التي يتمسك الثنائي، حزب الله وحركة أمل، بها، رافضَين مبدأ «المداورة في الحقائب الوزارية»، لأسباب «ميثاقية» تتعلق بالدور السياسي للطائفة الشيعية وفقاً لهما. وتكمن أهمية وزارة المالية، بكونها تضمن «التوقيع الثالث» على معظم المراسيم الأساسية في النظام اللبناني، إلى جانب توقيعَي رئيس الجمهورية الماروني ورئيس الحكومة السنّي.

وفي ظلّ تريث أديب عن الاعتذار، إفساحاً في المجال أمام مزيد من الاتصالات، تبدو فرنسا، الراعية الأساسية للمرحلة السياسية الحالية في لبنان، موافقة على تمديد مهل التشاور، التي انتهت أصلاً يوم الاثنين الماضي.

وشهد يوم أمس تشدّداً إضافياً من حزب الله، قبل توجه وفد منه إلى قصر بعبدا للقاء الرئيس ميشال عون، مع إعلان كتلة «الوفاء للمقاومة»، كتلة حزب الله النيابية، رفضها القاطع أن «يسمّي أحد عنّا، الوزراء، الذين يمثلوننا في الحكومة أو يضع أحد حظرا على المكوّن الذي يمثلنا في استلام أي حقيبة أو حقيبة وزارة المالية حصراً». وتوقفت عند ما قالت إنه «محاولات البعض الاستقواء بالخارج لتشكيل حكومة مؤزرة التمثيل في محاولات ترمي الى تجويف المبادرة الفرنسية». وفيما أكدت الكتلة على أهمية هذه المبادرة، اعتبرت «أن الإدارة الأميركية هي المسؤولة عن تعطيل تشكيل الحكومة».

وجاء هذا الموقف قبيل لقاء جمع أديب بوزير المالية الأسبق، المعاون السياسي لرئيس البرلمان النائب علي حسن خليل الذي طاولته العقوبات الأميركية أخيراً، والمعاون السياسي للأمين العام لـ«حزب الله» حسين الخليل، اللذين يتوليان عادة المساعي ويحملان الرسائل بين الأطراف السياسية. ونقلت مصادر أديب عنه قوله إنّ المهلة التي كُلّف على أساسها نتيجة تفاهم شمل غالبية القوى السياسية في لبنان، ترتكزّ على تشكيل حكومة اختصاصيين غير سياسية، وذلك في فترة قياسية، والبدء بتنفيذ الإصلاحات فوراً، وعلى هذا الأساس لم يكن الهدف لا التفرّد بالرأي ولا استهداف أحد من المكوّنات السياسية، بل اختيار تشكيلة حكومة من اختصاصيين، وأي طرح آخر، سيفرض تالياً مقاربة مختلفة للحكومة الجديدة وهذا لا يتوافق مع المهمة التي كُلّف لأجلها.

وشددت المصادر على أن أديب حريص ومصمّمٌ على أن تبقى المهمة التي يقوم بها موافقة مع روحية التفاهم الأساسي على حكومة اختصاصيين.

يأتي ذلك، في ظلّ الهجوم الذي يتعرّض له أديب من فريق 8 آذار، خصوصاً حزب الله وحركة أمل التي يرأسها رئيس البرلمان نبيه بري، باعتبار أنّ رئيس الحكومة المكلّف لا يتواصل مع أحدٍ منهم.

شرق غرب

النظام السوري يصعّد في إدلب

كثّفت قوات النظام السوري والمليشيات الموالية لها، أمس الخميس، من القصف الصاروخي والمدفعي على ريف محافظة إدلب الجنوبي، شمال غربي سورية. وقال الناشط مصطفى محمد لـ«العربي الجديد»، إن قوات النظام قصفت أطراف قرى بينين وشنان في منطقة جبل الزاوية، متحدثاً عن وتيرة عالية للقصف، ترافقت مع تحليق طائرات مراقبة روسية.

(العربي الجديد)

العراق: تدمير أوكار لـ«داعش» بضربة للتحالف

واصل التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة ضد تنظيم «داعش»، ضرباته التي تستهدف بقايا تنظيم «داعش» في العراق. وقالت خلية الإعلام الأمني العراقية، أمس الخميس، إن طيران التحالف نفّذ ضربة جوية في جبال حمرين، شمال شرق محافظة ديالى، موضحة أنها أسفرت عن تدمير 4 أوكار لـ«داعش»، كانت تحتوي على تجهيزات ومواد غذائية، والعثور على أشلاء جثة عنصر بالتنظيم.

(العربي الجديد)

الجزائر: «مبادرة الإصلاح» تشارك في استفتاء الدستور

أرجأت قوى «مبادرة الإصلاح» في الجزائر، أمس الخميس، إعلان موقف مشترك بشأن مسودة الدستور الجديد، وقرّرت قادة الأحزاب والقوى المدنية والنقابات المنضوية في المبادرة التي تتصدرها حركة «البناء الوطني»، تأجيل القرار بالتصويت على المسودة. ويعني هذا الموقف لـ«المبادرة»، الصادر إثر اجتماع لها، حسم الموقف بالمشاركة في الاستفتاء على الدستور، وتجنب الدعوة لمقاطعته. وغابت عن الاجتماع قوى احتجت على تصويت «البناء الوطني» و«كتلة المستقبل» لصالح المسودة.

(العربي الجديد)

ملف أممي من الإعدامات في إيران

أبدى 5 خبراء حقوقيين أمميين، الإثنين الماضي، قلقهم لتجاهل إيران الاحتجاجات الدولية المتزايدة جراء استخدامها عقوبة الإعدام بحق معتقلين خلال الاحتجاجات المناهضة للحكومة. ووصفت الباحثة في «هيومن رايتس ووتش»، تارا سبهري فار، السرعة التي تم بها تنفيذ الإعدام بحق المصارع نويد أفكاري السبت الماضي بـ«غير العادية»، فيما رأت منصورة ميلز، من منظمة العفو الدولية، أن «السلطات الإيرانية تستخدم الإعدام كأداة للسيطرة السياسية والقمع لبث الرعب بين العامة».

(فرانس برس)

بيلاروسيا: المعارضة تعد لائحة بالمتورطين بالقمع

ذكرت سفيتلانا تسيخانوسكايا (الصورة)، منافسة الرئيس البيلاروسي الكسندر لوكاشينكو في انتخابات الرئاسة التي جرت في 9 أغسطس/آب الماضي، وفاز فيها الأخير، أن المعارضة تعد قائمة بمسؤولي إنفاذ القانون المتورطين في العنف ضد المحتجين الذين أدانوا نتائج التصويت. وقالت تسيخانوسكايا إن المعارضة تضع قائمة بالانضباط المتورطين في القمع، سترسل إلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا.

(أسوشييتد برس)

العراق: اعتقالات جديدة بتهم الفساد

شكّل الكاظمي لجنة خاصة لمتابعة ملفات الفساد (خالد محمد/فرانس برس)

بغداد ـ **محمد علي**

نفّذت قوات تابعة لجهاز مكافحة الإرهاب في العراق، الذي بات مكلفاً من قبل حكومة مصطفى الكاظمي بملاحقة واعتقال من تثبت إدانته بقضايا فساد من قبل لجنة شكّلها لهذا الهدف، حملة اعتقالات جديدة، أول من أمس الأربعاء، طاولت عدداً من المسؤولين الذين جرت إقالتهم قبل أيام من قبل الحكومة، ضمن سلسلة التغييرات الإدارية التي نفذها الكاظمي. وأكدت مصادر في العاصمة العراقية بغداد، تحدثت لـ«العربي الجديد»، أنه جرى اعتقال رئيس هيئة الاستثمار العراقية شاكر الزاملي من منزله في العاصمة، كما تمّ اعتقال رئيس المصرف الزراعي العراقي الحكومي عادل خضير، مع نجله، واعتقال موظفَين اثنين في هيئة الأوراق المالية. وجاءت هذه الاعتقالات بعد يوم واحد من اعتقال رئيس هيئة التقاعد العامة في العراق أحمد الساعدي، بتهم الفساد المالي أيضاً. وكان رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي قد أعلن، في 27 أغسطس/آب الماضي، عن تشكيل لجنة عليا واسعة الصلاحيات، هي لجنة التحقيق في قضايا الفساد الكبرى والجرائم الاستثنائية، لفتح ملفات الفساد، وكلف جهاز مكافحة الإرهاب ليكون ذراع اللجنة في تنفيذ عمليات الاعتقال الصادرة عنها. ويرأس اللجنة الفريق أحمد أبو غريف، وهو ضابط في وزارة الداخلية، ويشارك في عضويتها ممثلون عن أجهزة أمنية حسّاسة، مثل جهازَي الاستخبارات والأمن الوطني، بينما يتولى جهاز مكافحة الإرهاب مهمة تنفيذ قرارات القضاء المتعلقة بعمل اللجنة. وخوّل الكاظمي لجنة التحقيق بقضايا الفساد حقّ طلب أيّ معلومات متعلقة بالقضايا التي تنظر فيها من الوزارات، أو حتى من مؤسسات غير مرتبطة بالعمل الحكومي، كما كلّف جهاز مكافحة الإرهاب بمهمة تنفيذ القرارات الصادرة عن قضاة التحقيق، أو المحاكم المختصة بالمسائل التي تخص لجنة التحقيق في قضايا الفساد، وفقاً للقانون. من جهته، يحظى جهاز مكافحة الإرهاب بدعم أميركي منذ تأسيسه، ويرأسه الجنرال عبد الوهاب الساعدي.

وكان جهاز مكافحة الإرهاب قد باشر أولى مهامه المرتبطة باعتقال المتهمين بالفساد، ليل الثلاثاء - الأربعاء، باعتقاله رئيس هيئة التقاعد السابق أحمد الساعدي، لاستغلال منصبه خلال السنوات الماضية، والتورط في قضايا فساد، كما دهم مقرات ومنازل مسؤولين آخرين، بينهم وزيران لم يتم الكشف عن اسميهما حتى الآن. وبحسب معلومات سابقة لـ«العربي الجديد»، فإن وحدة العمليات الخاصة بالجهاز تتولى حالياً التحرك نحو ما لا يقل عن 40 قضية فساد، يتورط فيها مسؤولون سابقون وسياسيون ومسؤولون في حكومات محلية.

في هذه الأثناء، أصدرت هيئة النزاهة العراقية، أمس الخميس، بياناً أعلنت فيه عن صدور أمر قبض وتحرٍ بحق 21 مسؤولاً في شركة مصافي الشمال النفطية، على خلفية قضية هدر كبير في مادة النفط الأبيض، المستخدمة للاستهلاك الداخلي. وأوضح بيان للهيئة أن قاضي محكمة تحقيق كركوك، المُختصّة بقضايا النزاهة، أصدر أمر قبض وتحرٍ بحقّ 21 متهماً من العاملين في شركة مصافي الشمال، لهدر كميات كبيرة من مادة النفط الأبيض، مؤكداً أن عملية التحري تأتي بهدف اعتقال المتهمين، وفقا للقانون.

في السياق ذاته، علمت «العربي الجديد» أن الحكومة ستطلب من القضاء حجز أموال عدد من المتهمين بقضايا الفساد، من المقيمين خارج العراق، وذلك لحين عودتهم ووقفاً لنائب في البرلمان العراقي. تحدث لـ«العربي الجديد» من دون الكشف عن هويته، فإن القرار سيشمل وزراء في حكومات عراقية سابقة، ومسؤولين شغلوا مناصب تنفيذية عدة بتهم الفساد والإضرار بالمال العام.

ولم يصدر عن السلطات العراقية حتى الآن أي تعليق حول هذه الاعتقالات، إلا أن مصادر تحدثت عن فرز مجلس القضاء الأعلى لقاض للعمل مع اللجنة العليا للتحقيق بملفات الفساد، وهو يعمل مع الفريق بسرية، لمنع أي تأثيرات سياسية.

الحدث

رفع تحديد رئيس حكومة الوفاق الليبية فائز السراج موعد مغادرته منصبه من الضغوط على المفاوضين من طرفي النزاع في ليبيا لتسريع إيجاد حل للأزمة، فيما برز تزايد التقارب بين تركيا وروسيا

تقارب روسي تركي بشأن ليبيا

استقالة السراج تسرّع مشاورات الحل السياسي

القرة، طرابلس ـ العربي الجديد
نيويورك ـ ابتسام عازم

فيما يسيطر الجمود على الآلة العسكرية لطرفي النزاع في ليبيا، مليشيات اللواء المتقاعد خليفة حفتر وقوات حكومة الوفاق المعترف بها دولياً، كانت التطورات السياسية تتسارع، مع تحديد رئيس حكومة الوفاق فائز السراج موعداً أقصى لتسليم مهماته نهاية أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، وربطه هذا الأمر بالتوصل إلى تشكيل سلطة جديدة. وقد يترك التنحي السراج فراغاً سياسياً كبيراً، خصوصاً أن التوافق على بديل عنه، مع بقاء المجلس الرئاسي والحكومة الحالية، أمر يكاد يكون مستحيلاً في ظل وجود الأطياف المختلفة التي توالي الحكومة، لكن قراره سيسرع الدفع للتوصل إلى حل سياسي، بعدما أنهت قوات حكومة الوفاق، في يونيو/ حزيران الماضي، هجوم مليشيات حفتر على طرابلس، الذي استمر 14 شهراً، وأجبرتها على الانسحاب من العاصمة. وبرزت في اليومين الماضيين مؤشرات حول تزايد التقارب بين أنقرة وموسكو بشأن الوضع في ليبيا، وإعلان فائز السراج موعداً أقصى لتسليم مهماته نهاية أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، وربطه هذا الأمر بالتوصل إلى تشكيل سلطة جديدة. وقد يترك التنحي السراج فراغاً سياسياً كبيراً، خصوصاً أن التوافق على بديل عنه، مع بقاء المجلس الرئاسي والحكومة الحالية، أمر يكاد يكون مستحيلاً في ظل وجود الأطياف المختلفة التي توالي الحكومة، لكن قراره سيسرع الدفع للتوصل إلى حل سياسي، بعدما أنهت قوات حكومة الوفاق، في يونيو/ حزيران الماضي، هجوم مليشيات حفتر على طرابلس، الذي استمر 14 شهراً، وأجبرتها على الانسحاب من العاصمة. وبرزت في اليومين الماضيين مؤشرات حول تزايد التقارب بين أنقرة وموسكو بشأن الوضع في ليبيا، وإعلان وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو، في مقابلة مع قناة «سي أن أن ترك»، بثت مساء أمس الأول، وجود مباحثات على مستوى الاستخبارات بين تركيا ومصر، من دون تحديد ما إذا كانت هذه المباحثات تشمل الوضع في ليبيا.

وأشار جاووش أوغلو، في المقابلة، إلى أن مسؤولين من تركيا وروسيا اقتربوا من اتفاق بشأن وقف إطلاق النار وعملية سياسية في ليبيا خلال اجتماعات جرت بينهم في أنقرة أخيراً. وقال، رداً على سؤال عن استقالة رئيس حكومة الوفاق: «هناك مباحثات لوقف إطلاق النار بين طرفي الصراع بليبيا، ونحن نريد هذا أيضاً (وقف إطلاق النار)، والسراج قال إنه إذا تم التوصل لاتفاق واتجهت البلاد للانتخابات فإنه قد يتقدم باستقالته». وحول المباحثات التركية الروسية بشأن ليبيا، قال جاووش أوغلو: «في النهاية هدفنا مع روسيا تحقيق وقف إطلاق النار في ليبيا، فهم (الروس) مع الطرف الآخر، أما نحن فمع الإدارة الشرعية». وأضاف «لقد تقاربت وجهات النظر بيننا خلال مباحثاتنا الأخيرة المتعلقة بوقف إطلاق النار في ليبيا والعملية السياسية بالبلاد».

وفي الوقت الذي كانت فيه أنقرة تتقارب مع موسكو، شن جاووش أوغلو هجوماً على فرنسا بسبب التوترات في شرق المتوسط، وقال «فرنسا في ظل استمرار هذه التوترات ترغب في بيع السلاح، وهذا الكلام ساري بالنسبة لليبيا، فالشركات التي تبيع الأسلحة بفرنسا توجد في مدينة أحد الوزراء، وهي باستمرار تبيع الأسلحة». من جهته، وصف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أمس الخميس، سياسات الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بـ«المتخبطة»، وقال «لو انسحبت تركيا من سورية فهل سيحل الأمن والاستقرار فيها، ولو انسحبنا من ليبيا هل سيتراجع الانقلابيون ويسلمون السلطة للحكومة الشرعية مباشرة، ولو تجاهلت تركيا وجود الإرهابيين قرب حدودها، فهل سيتطهر شمال العراق منهم؟».

من جهتها، أوضحت مصادر تركية مطلعة، لـ«العربي الجديد»، ما قصده وزير الخارجية التركي عن التقارب مع روسيا، وقالت «ما قصده جاووش أوغلو هو تحقيق تقدم في المفاوضات السياسية بين طرابلس وطبرق، من دون أن يرتبط ذلك باستقالة السراج، حيث إن المباحثات السياسية حققت تقدماً نوعاً ما في ما يتعلق بتطبيق الاتفاقات السابقة الموقّعة بين الأطراف الليبية، والتي تنص على توحيد المؤسسات الليبية المختلفة، وتوحيد الحكم بين الأطراف المتنازعة. وبالتالي القصد هنا التوافقات السياسية فقط، من دون أن يكون القصد الحديث عن حسابات ميدانية». وشددت المصادر على أن «المباحثات السياسية الجارية هي التي قصدها جاووش أوغلو، خصوصاً أنها ستستكمل في الأيام المقبلة، ولم تصل إلى طريق مسدود».

ونفت المصادر نفسها أن تكون للتوافقات التركية الروسية السياسية علاقة بأي ترتيبات في سرت والجفرة، «إذ لا مؤشرات حالياً على تحولها إلى منطقة منزوعة السلاح، وهو ما يعني قبول تركيا ضمنياً بالوضع الراهن، خصوصاً أن تركيا تسعى باتجاه فصل الملف الليبي عن الملف السوري. وبالتالي فإن التوافقات الجارية هي بين حكومة طرابلس وبرلمان طبرق». وأوضحت أنه إلى جانب هذه التوافقات، لا تزال تركيا «تترقب مواقف الدول المعنية الأخرى (بالصراع) التي لم تصدر حتى الآن موقفها من التطورات السياسية والمفاوضات بين الأطراف والتقدم الحاصل بشأنها». ووفقاً للمصادر، «من المهم أن تعرف تركيا مواقف كل من فرنسا ومصر والإمارات، الداعمة لحفتر الغائب عن المفاوضات السياسية، خصوصاً أن روسيا ليست في موقع المسيطر بشكل كامل على حفتر، الذي تربطه علاقات مع مختلف الأطراف اللاعبة على الساحة الليبية من دول الاتحاد الأوروبي ودول المحور العربي الداعم له وأميركا».

كما نفت المصادر التركية أن «تكون استقالة السراج جزءاً من الترتيبات المستقبلية والتوافقات الجارية»، وبحسب المصادر، فإن «أنقرة ليست متمسكة بشخص السراج، بل مستعدة للعمل مع أي شخصية قادمة يمكنها أن تمثل الحكومة الشرعية، ولها نفوذ واسع وتأثير على الأطراف المسيطرة فعلياً على الغرب الليبي». وشددت على أن أنقرة «هي حليف بالنسبة للحكومة المعترف بها دولياً».

وذكرت المصادر بأن السراج «أعلن وقف إطلاق النار من جانب واحد دون استشارة تركيا التي بدورها لم تصرح علناً عن دعمها لتلك الدعوة». ولفتت المصادر إلى أن «قضية وزير الداخلية فتحي باشاغا لها دور في الموقف التركي من السراج»، في إشارة إلى القرار الذي صدر عن المجلس الرئاسي أواخر الشهر الماضي بإيقاف باشاغا عن عمله «احتياطياً» وإحالته للتحقيق على خلفية قمع التظاهرات التي شهدتها العاصمة الليبية طرابلس، قبل أن يتم الاستماع إليه والعودة عن القرار.

وتأتي هذه المعطيات بعد ساعات من إعلان السراج رغبته في تسليم مهام منصبه إلى «سلطة جديدة في موعد أقصاه نهاية أكتوبر/ تشرين الأول المقبل».

وطالب السراج، في كلمة وجهها ليل الأربعاء للشعب الليبي لمناسبة ذكرى الشهيد، لجنة الحوار السياسي، المؤلفة من ممثلين عن مجلس الدولة ومجلس النواب في طبرق، «الاضطلاع بمسؤوليتها التاريخية في الإسراع بتشكيل هذه السلطة لضمان الانتقال السلمي والسلس». واتهم السراج «الأطراف المتعنتة»، على حد وصفه، بالمراهنة على الخيار العسكري لتحقيق أهدافها رغم «تقديم الحكومة الكثير من التنازلات لقطع الطريق على هذه الرغبات الآثمة، ولإبعاد شبح الحرب ولكن دون جدوى». وعبر عن ترحيبه بـ«الجهود الحالية الساعية إلى إيجاد حلول سلمية للأزمة في البلاد وجميع اللقاءات والمشاورات»، وعن أمله في أن تكون هذه الجهود «فاتحة خير للتوافق». في هذه الأثناء، كشفت مصادر ليبية مطلعة عن استئناف المشاورات بين الأطراف الليبية، نهاية الأسبوع المقبل، لبدء ترتيبات إعادة تشكيل المجلس الرئاسي وتكوين حكومة وحدة وطنية وتوحيد المؤسسات السيادية التي تعاني من انقسام إداري منذ 6 سنوات. وبحسب المصادر، فإن المشاورات المرتقبة ستتضمن بدء ترتيبات فعلية لإعادة تشكيل المجلس الرئاسي، بواقع ثلاثة أعضاء، وتشكيل حكومة وحدة وطنية تباشر مهامها مطلع نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل. وبينما أشارت المصادر إلى أن الخطوة جاءت بعد إقناع فاعلين دوليين في الملف الليبي السراج بضرورة إرجاء استقالته إلى حين توصل الأطراف لتشكيل مجلس رئاسي جديد، فقد أكدت أنه اشترط على الوسطاء الدوليين أن تتوصل الأطراف إلى توافق قبل نهاية أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، وأن يتوافق مجلسا النواب والدولة على قاعدة دستورية للاستفتاء على الدستور المفضي إلى انتخابات عامة في البلاد.

وفي السياق، رأى الأكاديمي الليبي خليفة الحداد أن رئيس حكومة الوفاق واجه ضغوطاً منذ اندلاع المواجهات العسكرية بين قوات الحكومة ومليشيات حفتر طيلة أكثر من عام في جنوب طرابلس، بشأن التجاوب مع المطالب الدولية لوقف إطلاق النار وبدء عملية سياسية جديدة، في ظل رغبة قادة قوات الحكومة بالاستمرار في العمليات العسكرية للسيطرة على سرت والجفرة، خصوصاً بعد تحول المنطقتين إلى نقطة صراع غير ظاهر بين أهم قطبين في الملف الليبي، وتحديداً تركيا وروسيا. وأشار الحداد، في حديثه لـ«العربي الجديد»، إلى الخلافات الداخلية في حكومة الوفاق، ولا سيما بين السراج وباشاغا، على خلفية التظاهرات التي شهدتها طرابلس، والتي كشفت عن هشاشة العلاقة بين المجلس الرئاسي والحكومة التي رفضت العديد من قراراته، خصوصاً المتعلقة بمحاولة تطويق تلك التظاهرات.

لكن الباحث الليبي في العلاقات الدولية مصطفى البرق رأى أن قرار السراج يتضمن إيجابيات، منها وضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته لتسريع خطواته نحو حلحلة خلافاته، لافتاً إلى أن تصريحات وزير الخارجية التركي حول اقتراب أنقرة وموسكو من اتفاق بشأن وقف إطلاق النار في ليبيا من بين المؤشرات الإيجابية. وأضاف البرق، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «تحديد السراج لمهلة زمنية لاستقالته أحرج الجميع، حتى خصومه، فحكومة الوفاق هي الطرف المعترف به دولياً، وهي التي تدير المؤسسات الهامة كالنفط، وتنحيه يعني فراغاً سياسياً كبيراً، خصوصاً أن التوافق على بديل عنه، مع بقاء المجلس الرئاسي والحكومة الحالية، أمر يكاد يكون مستحيلاً في ظل وجود الأطياف المختلفة التي توالي الحكومة».

وعلى جبهة ثانية، تصاعدت الضغوط على الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس لتعيين مبعوث أممي جديد إلى ليبيا بشكل سريع، خصوصاً بعد تبني مجلس الأمن، الثلاثاء الماضي، قراراً، بضغط أميركي، صادق فيه على إجراء تغيير بنبوي في مهمة الأمم المتحدة في ليبيا، سيشمل مستقبلاً «موفداً» يساعده منسق.

وأشارت مصادر إعلامية إلى طرح اسم مبعوث الأمين العام لعملية السلام في الشرق الأوسط نيكولاي ملادينوف كمبعوث لليبيا. وأكد مصدر دبلوماسي غربي في الأمم المتحدة، فضل عدم الكشف عن اسمه، لـ«العربي الجديد»، تداول اسم ملادينوف، موضحاً أن اسمه مطروح بشكل قوي، وأنه يلقى دعم الولايات المتحدة والدول الغربية، إلا أنه توقع أن يعترض الاتحاد الأفريقي ودول أخرى على تسمية شخص أوروبي آخر لواحد من تلك المناصب المهمة.

وكان غوتيريس قد تطرق إلى الملف الليبي في مؤتمر صحافي لمناسبة افتتاح الجمعية العامة في دورتها الجديدة، قال فيه إن «مشاعري مختلطة حول هذه اللحظة، من ناحية، فإنها فضيحة أن هناك دولاً مستمرة بتصدير السلاح للطرفين، وتخرق حظر تصدير السلاح إلى ليبيا الذي فرضه مجلس الأمن، بل إنهم يخلفون بوعودهم التي قطعوها في مؤتمر برلين». وأشار إلى أنه «من ناحية أخرى، وصلنا إلى وقف عسكري للقتال، وهذا طبعاً مختلف عن اتفاق وقف إطلاق النار، حيث لم نصل بعد إلى هناك، كما أن هناك عدداً من الأمور الواعدة في هذا السياق، بما فيها الحوار العسكري 5 + 5. حتى لو لم نتوصل إلى اتفاق فوري ولكن الحوار مستمر. كما عقدت لقاءات في جنيف برعاية الأمم المتحدة بين ممثلين عن السراج (رئيس مجلس النواب بطبرق) عقيلة (صالح)، إضافة إلى محادثات المغرب. وعقدت اجتماعات بدعم من الأمم المتحدة في جنيف، مع ممثلي عدد من القطاعات المختلفة للمجتمع الليبي». وتحدث غوتيريس عن «وجود رؤية مشتركة في كل تلك المسارات، تركز على الحل والحوار السياسي، وضرورة تجديد المؤسسات الحالية، وإجراء انتخابات خلال وقت مقبول». وعبر عن تفاؤله باختيار مبعوث خاص لليبيا قريباً.

آهم السراج «الأطراف المتعنتة» بالمراهنة على الخيار العسكري (Getty)

إعادة مختطفين مصريين

أفادت وكالة أنباء الشرق الأوسط (الرسمية)، أمس الخميس، بأن المخابرات العامة المصرية تمكنت من إعادة مواطنين إلى البلاد كانوا مختطفين في ليبيا. وجاء في البيان أنه «في إطار جهود المخابرات العامة لتأمين وحماية المواطنين المصريين في ليبيا، وبالتنسيق مع السلطات الأمنية الليبية (لم تحدد لأي جهة تنتمي)، تمكنت الأجهزة المعنية في ليبيا من تحرير عدد من المواطنين المصريين سبق اختطافهم، وإعادتهم للبلاد».

رصد

شرق الفرات: مواجهات بين «قسد» و«الجيش الوطني»

يتوتر الوضع شرقي الفرات بين «قوات سورية الديمقراطية» وفصائل المعارضة، خصوصاً في ريف الحسكة. في المقابل، تواصل «قسد» حملتها لاعتقال المعارضين

أمين العاصي

تشير معطيات ميدانية إلى أن الاستقرار الأمني في شرق الفرات، شمالي شرق سورية، بعيد المنال في المدى المنظور، إذ لا تزال خطوط التماس بين فصائل المعارضة السورية و«قوات سورية الديمقراطية» (قسد) تشهد اشتباكات محدودة، تعكس التباين الكبير بين الطرفين. مع العلم أن «قسد» تنشط في ريف دير الزور الشرقي، بحثاً عن خلايا نشطة وعناصر تابعة لتنظيم «داعش».

وشهدت خطوط القتال بين «الجيش الوطني السوري» التابع للمعارضة السورية، و«قسد» حالة توتر واشتباكات خلال ليل الأربعاء - الخميس، في أحدث تصعيد من نوعه بين الطرفين. وكشفت مصادر محلية أن اشتباكات وقصفاً مدفعياً متبادلاً جرى على محاور قرية باب الخير ومزرعة حمدوش، في ريف الحسكة. وأفادت أن فصائل «الجيش الوطني» أطلقت قنابل مضيئة في سماء المنطقة، بهدف الكشف عن أية عمليات تسلل.

من جانبه، ذكر موقع «الخابور» المحلي، أن فصائل تابعة لـ«الجيش الوطني» قصفت مواقع لـ«قسد» قرب بلدة أبو رأسين في ريف مدينة رأس العين الشرقي. ولم يقتصر التوتر على ريف الحسكة، فشهد ريف الرقة الشمالي قصفاً مدفعياً متبادلاً بين فصائل «الجيش الوطني» وقوات النظام، تزامناً مع تحليق طائرات استطلاع وأخرى مقاتلة تركية. وقالت مصادر محلية لـ«العربي الجديد» إن المدفعية التركية استهدفت موقعاً لقوات النظام والمليشيات الموالية لها في المنطقة، ولم ترد أنباء عن وقوع خسائر في صفوف قوات النظام، التي تتخذ من منطقة عين عيسى مركز تجميع لعناصرها، قبل توزيعهم على نقاط عدة، خصوصاً في محافظة الحسكة. وانعكس التوتر في شرقي الفرات على غربه، فشهدت محاور قريتي مرعناز والعقلمية في ناحية شراء، التابعة لمدينة عفرين في ريف حلب الشمالي الغربي، قصفاً متبادلاً بين «قسد» وقوات المعارضة السورية.

وكانت نقطة تركية في منطقة الغزاوية قرب عفرين، تعرّضت قبل أيام لقصف مدفعي من قبل «قسد»، أدى إلى وقوع إصابات في صفوف الجيش التركي، الذي ردت مدفعيته على مصادر النيران. ولا تزال «قسد» تسيطر على مدينة تل رفعت في ريف حلب الشمالي وقرى عدة في محيطها في منطقة غربي نهر الفرات، إلى جانب مدينة منبج والقسم الأكبر من ريفها.

في غضون ذلك، سيّر الجانبان التركي والروسي، أمس الخميس، دورية عسكرية مشتركة في محيط مدينة عين العرب، في ريف حلب الشرقي، وذلك في سياق الاتفاق المبرم بين موسكو وأنقرة في أكتوبر/ تشرين الأول من العام الماضي، والذي أوقف الجيش التركي عملياته العسكرية في شرق الفرات بمقتضاه. ووفق مصادر محلية، فقد شاركت في الدورية 4 مدرعات روسية و4 تركية إلى جانب مروحيتين روسيتين. وجابت الدورية قرى جارقلي، قران، صليب، بوبان، سفتك، تل شعير، سوسان، قوله، بيدر، مشكو، جبدة، قبل العودة إلى نقطة البداية في قرية أشمة. ورغم الاتفاق التركي الروسي لا تزال منطقة شرقي نهر الفرات ميدان اشتباكات بين فصائل «الجيش الوطني» المدعومة من الجيش التركي، وبين قوات «قسد» التي تتلقى دعماً كبيراً من التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة.

ونفّذت «قسد» أول من أمس الأربعاء، حملة مداهمات واسعة في قرية الباغوز، بريف دير الزور الشرقي، بحثاً عن أشخاص متهمين بالانتماء لتنظيم «داعش». وكانت الباغوز آخر معقل للتنظيم في منطقة شرقي الفرات قبل سقوطها بيد «قسد» مطلع 2019. ومع أن «قسد» تؤكد أنه لا تزال هناك خلايا ونذاب منفردة للتنظيم في ريف دير الزور الشرقي، إلا أن مصادر محلية تؤكد أن هذه القوات تتخذ من تهمة الانتماء أو التعاون مع التنظيم ذريعة لاعتقال معارضين لها في الريف الذي يشطره نهر الفرات من الوسط، وتسيطر فيه مليشيات إيرانية على مناطق جنوبي النهر. وأكدت المصادر أن طائرات مسيرة تابعة للتحالف الدولي، رافقت القوة المداهمة للباغوز التي فتشت أحياء سكنية فيها.

وسبق أن أعلنت قوى الأمن الداخلي «الأسايش» التابعة لـ «الإدارة الذاتية» الكردية في شمال شرقي سورية، الإثنين الماضي، عن إلقاء القبض على خلية لـ«داعش» مكونة من 7 أشخاص في بلدة الشحيل في ريف دير الزور الشرقي. وفي السياق، داهمت «قسد» يوم الأربعاء المعابر النهرية التي تربط بين المنطقة التي تقع شمالي نهر الفرات ويطلق عليها السكان المحليون اسم «الجزيرة»، وبين المنطقة الواقعة جنوبي النهر وتُدعى «الشامية»، الخاضعة لسيطرة المليشيات الإيرانية. وذكرت مصادر أن «قسد» صادرت قوارب وعبارات نهرية تستخدم للتهريب بين المنطقتين، خصوصاً إلى «الشامية»، التي يعيش من بقي فيها من سكان في ظروف معيشية بالغة الصعوبة، وهو ما تتخذه المليشيات سبباً للضغط عليهم لتغيير معتقداتهم مقابل مساعدات مادية. ولا يزال ريف دير الزور الشرقي الخاضع لقوات «قسد» يشهد توتراً بينها وبين بعض عشائر هذا الريف الذي شهد عدة عمليات اغتيال بحق وجهاء عشائريين، في ظل تهديدات من قبل شيوخ عشائر لإنشاء كتائب عسكرية من أبناء المنطقة لحفظ الأمن.

التوتر بين «قسد» والفصائل يشمل ريف الرقة الشمالي

تلغد «قسد» مداهمات واسعة في الباغوز (دليل سليمان/فرانس برس)

تقرير

عودة النقاش حول التجديد للغنوشي في رئاسة «النهضة»

مع اقتراب موعد عقد مؤتمر حركة «النهضة» التونسية نهاية العام الحالي، يعود النقاش حول التمديد لرئيسها راشد الغنوشي في منصبه

تونس ـ بسمة بركات

يعود الحديث من جديد عن خلافة رئيس حركة «النهضة» راشد الغنوشي، بعد مطالبة مجموعة من القيادات المعارضة لبقائه في منصبه بعدم ترشحه من جديد في المؤتمر العام للحركة المتوقع عقده في نهاية العام الحالي. ووقّعت مجموعة الـ«100 قيادي من حركة النهضة» وثيقة تطالب الغنوشي بـ«الإعلان الصريح عن عدم الترشح مجدداً على رأس الحركة في إطار التداول على المناصب»، محذّرين من خطر التمديد. وتأتي هذه الدعوة لتعكس الصراعات الموجودة داخل الحركة قبل المؤتمر الذي تم تأجيله بسبب أزمة كورونا، والمتوقع عقده نهاية العام الحالي، إذا أتمت لجنتا الإعداد المضموني والإعداد المادي عملهما في الوقت المناسب، وهما لجنتان شُكّلتا في الدورة الـ10 لمجلس شورى الحركة المنعقد في 27 و28 يونيو/حزيران الماضي.

وأكد القيادي في حركة «النهضة»، أحد الموقعين على الوثيقة، زبير الشهودي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن توقيع الأعضاء الـ100 على الوثيقة، يندرج في سياق الاستعداد للمؤتمر المقبل، وأوضح أنّ الوثيقة تطالب رئيس الحركة بأن يعلن صراحة ويلتزم بعدم الترشح لرئاستها، وفقاً للفصل 31 من النظام الأساسي، الذي لا يسمح للغنوشي بتجديد ولايته. وبالتالي فإن الدورة الحالية ستكون الأخيرة له، ولا يجب المساس بالقانون الداخلي تحت أي صياغة أو تنقيح. وبرأي الشهودي، فإن للتداول قيمة هامة، وهناك آثار سلبية لعكسه أو المسّ بالقانون الداخلي، مشيراً إلى أن هناك دعوات لترشّح الغنوشي مجدداً، وهناك قيادات من الحركة دعت حتى إلى تجاوز القانون. ووصف الأمر بـ«غير المقبول»، معتبراً أنه السبب الذي نبّهت إليه القيادات الموقعة على هذه الوثيقة، مع التحذير من مخاطر هذه الأطروحات التي تعتبر آقلية ولكنها موجودة. ودعا الشهودي الغنوشي إلى إنهاء الجدل وإغلاق الباب أمام مثل هذه الأطروحات وإعلان موقفه صراحة. وشدّد على أنه لا يجب تجاوز القانون كي يكون المؤتمر المقبل مهماً في تونس ومؤثراً، ولا يجب أن يتم الوقوع في أخطاء الآخرين من تجاوز القانون. وقال إن الموقعين على الوثيقة قيادات من الحجم الثقيل ولها مكانتها، مؤكداً أن في تاريخ «النهضة» يوجد دائماً من يقودها، ولم يحصل فراغ في قيادتها طيلة الأعوام الماضية ومنذ تأسيسها. واعتبر أن هناك شخصيات وازنة داخل حركة «النهضة» ولها تجربة في الحكم، بالتالي فإن الخبرة موجودة والحركة تُمارس الحكم منذ الثورة (2010)، وتلك هي سنّة الحياة، فالأحزاب السياسية يجب أن تجدد نفسها.

ووقّع معارضون للغنوشي على الوثيقة، ومنهم عبد اللطيف المكّي وسمير ديلو وعلي العريّض، الذين طالبوا باحترام القانون والنظام الداخلي للحركة، داعين إلى إفساح المجال أمام آخرين في الحركة لتحمّل المسؤولية، رغم بروز جناح داع لتعديل القانون الداخلي للحركة. مع العلم أن الفصل 31 من نظام «النهضة» ينصّ على أنه لا يحق لأي عضو أن يتولى رئاسة الحزب لأكثر من دورتين متتاليتين.

وردّاً على الوثيقة، اعتبر كتلة حركة «النهضة»، نور الدين البحيري، في حوار مع قناة «نسمة»، أن تقديم عريضة للمطالبة بعدم ترشيح الغنوشي للانتخابات خلال المؤتمر المقبل، علامة صحّية تعكس الطابع الديمقراطي الذي تعيشه الحركة. وشدّد على أن «النهضة» حركة مؤسسات وحركة ديمقراطية، عكس بعض الأحزاب الأخرى، التي تطرد منخرطيها وقيادييها لمجرد تصريح لم يعجب القيادة.

وأضاف البحيري أنه تم تركيز اللجنة المادية واللجنة المضمونية بعد انتخابات نزيهة وشفافة طبقاً للقانون، وهما تقومان الآن بالإعداد للمؤتمر وقراراتهما ملزمة للجميع، وسينعقد المؤتمر في موعده المبرمج له نهاية شهر ديسمبر/كانون الأول المقبل. وذكر أن المؤتمر سيد نفسه، ولا يخضع للضغوط والمزايدات، ولكل فرد في «النهضة» الحق في التعبير عن رأيه من دون ضغوط، ومن حق كل طرف الترشح والمؤتمر هو الذي يقرر.

البحيري: العريضة علامة صحّية تعكس الطابع الديمقراطي

في المقابل، استهجن عضو المكتب التنفيذي في «النهضة» خليل البرعومي «جمع التواقيع في عريضة (الوثيقة) ترفض تولي الغنوشي مجدداً رئاسة الحركة». وقال في تصريح لموقع «الصباح نيوز» إن «100 شخص أو أكثر، لا يمكنهم تحديد مصير الآلاف من المنخرطين في الحركة». واعتبر أن الوثيقة بمثابة ورقة ضغط و«لا مشكلة في التداول على المواقع، لكن ذلك يكون بالانتخاب»، مضيفاً أن هناك لجنتي إعداد مادي ومضموني تنكبّان على الإعداد للمؤتمر. وأضاف البرعومي أن «ما جاء في العريضة فكرة مطروحة داخل مؤسسات الحركة، ولكن أن يصدر في عريضة مضى عليها عدد من قيادات الحركة، فهذا ضغط غير مقبول وفيه وصاية على لجنة الإعداد وللمؤتمر نفسه وللمؤتمرين». ولفت إلى أن الحركة في حوار متواصل مع الموقعين على الوثيقة، مضيفاً أن «المشاكل المطروحة اليوم تتمثل في رؤية الحزب السياسية وتطويره، ليكون عصرياً وأكثر قرباً من المواطن. هذه هي القضية الحقيقية، وبناء عليها ننظر في مسألة التواقيع، ولكن أن تصبح معركة التواقيع، هي الأصل مع إلغاء المحتوى الفكري والسياسي، فهذا إشكال».

تنتظر الحركة موقف الغنوشي في شأن ملف الترشيح (فرانس برس)

يبدو أن النظام المصري بدأ يستشعر مدى تزايد الغضب الشعبي جراء سياساته في مختلف الملفات، خصوصاً تلك التي تخص المناطق الشعبية والفقيرة، ما جعله يدخل في حالة من الاستنفار الأمني واعتماد سياسة الترهيب المتنقل وتكثيف المراقبة الأمنية للمواطنين

مصر
ترهيب أمني
النظام قلق من انفجار الغضب الشعبي

الفاهرة ـ **العربي الجديد**

صعدت المخابرات العامة والأجهزة الأمنية في مصر من استعداداتها التنظيمية والميدانية لمواجهة التجمعات الشعبية المتوقعة خلال الأيام المتبقية من شهر سبتمبر/أيلول الحالي، وذلك قبل حلول الذكرى الأولى لأكبر تظاهرات شهدتها مصر في السنوات الخمس الأخيرة، والتي اندلعت في العشرين من سبتمبر 2019 بتحريض من الممثل ورجل الأعمال محمد علي، ووضعت النظام في مأزق سياسي داخلي وخارجي كبير، ما زال يحاول الخروج منه إلى الآن.

ويختلف التوقيت الحالي عن العام الماضي في أمور أساسية عدة، تزيد من ارتباك النظام برئاسة عبد الفتاح السيسي واحتمالات تعرضه لهزة كبيرة، أهمها تزامن دعوات التظاهر هذه المرة مع تسارع وتيرة السخط والغضب الشعبي ضد النظام، وعدم مركزية الحراك الجماهيري كما حدث منذ عام، وعدم تبعيته لجماعة أو تيار بعينه، وكذلك عدم اقتصار التجمعات الشعبية المتوقعة على وسط القاهرة، وتحديداً ميدان التحرير الذي يمثل عقدة تاريخية للنظام. كما أن الموعد هذا العام يأتي في ظلّ المشاكل التي تعجّ بها المحافظات والمناطق الشعبية والفقيرة، بسبب ملف مخالفات البناء وتصعيد السلطات ضدّ المواطنين خلال الأسابيع الماضية، وتهديدها بهدم المنازل المسكونة، قبل أن تعود السبت الماضي وتبدي تراجعاً واضحاً بتخفيض قيمة التصالح في المخالفات وتوحيدها في المناطق الريفية، وتقديم حوافز للتصالح المباشر غير المقسط.

ورصدت «العربي الجديد» هذا الأسبوع، تواجداً مكثفاً لعناصر الأمن الوطني والمباحث في محيط ميدان التحرير وميادين وسط القاهرة المختلفة، والشوارع المحيطة بالمبنى الإداري لوزارة الداخلية، وكذلك بكورنيش النيل بالقاهرة والجيزة، ومناطق الدقي والعجوزة والهرم. هذا فضلاً عن غلق المقاهي في العديد من المحافظات والمناطق الشعبية أخيراً بالتزامن مع مباراة الأهلي والاتحاد السكندري بالدوري المصري، والتي كان من الممكن أن تنتهي بفوز الأول بالدوري رسمياً، مما قد يؤدي لخروج تظاهرات احتفالاً بفوز الأهلي، تتحول إلى تظاهرات ضدّ النظام، كما حدث من قبل.

كما رصدت «العربي الجديد» عودة الكمائن المتحركة في محيط وسط العاصمة. وبحسب مصدر أمني مطلع، تم استيقاف أكثر من ألف شاب ورجل، خارج محطات مترو الأنفاق وفي الشوارع المحيطة بميدان التحرير، منذ الأربعاء الماضي، إذ صدرت تعليمات من الأمن الوطني بالكشف على هوياتهم بواسطة الأجهزة اليدوية المرتبطة بقاعدة بيانات الأمن الوطني وصحيفة الحالة الجنائية، وفحص هواتفهم المحمولة ومعرفة الموضوعات التي يبحثون عنها على المواقع المختلفة، وما إذا كانت مرتبطة بدعوات التظاهر. وكذلك طبيعة المنشورات على صفحاتهم الشخصية. وقد تم اعتقال نحو مائة تبين أنهم مطلوبون في قضايا أمنية وجنائية، وعدد آخر (غير معروف) بسبب مراسلات ومنشورات لهم على مواقع التواصل الاجتماعي.

وذكر المصدر أنّ الشرطة تتبع خلال الأسبوع الحالي الاستراتيجية التي ختمت بها أحداث سبتمبر العام الماضي، والتي تمثّلت في الإبقاء على صور المراقبة الأمنية، من إقامة لجان للتفتيش بعدد قليل من العناصر حول ميدان التحرير، وحشد حافلات صغيرة لتحويف المواطنين من الاعتقال، وغلق ميادين التظاهر في المحافظات واستخدام تحويلات مرورية. وفي الوقت نفسه إراحة العديد من القطاعات الأمنية وتقليل عدد أفراد المباحث الذين يتم الدفع بهم لتشكيل لجان وكمائن لاستيقاف المارة خصوصاً من فئة الشباب، وكذلك تقليل عدد الكمائن المرورية، لمنع إصابة أفراد الأمن بالإجهاد قبل الأيام المقبلة التي قد تشهد تصعيداً ميدانياً وحالة طوارئ قصوى، حال خروج التظاهرات كالعام الماضي. وأضاف المصدر أنه بناءً على تعليمات من اللواء أحمد جمال الدين، المستشار الأمني للسيسي، ستتبع الداخلية سياسة الانقضاض المفاجئ على مناطق بعينها لاعتقال واستيقاف وتفتيش عشرات الأشخاص من دون سابق إنذار، وبصورة شبه عشوائية زمنياً وجغرافياً. إذ تلقت المباحث في أقسام قصر النيل والدقي والمطرية وعين شمس والهرم والعجوزة ومدينة نصر، إشعارات من الأمن الوطني بالدفع بقوة والنزول المفاجئ لتمشيط وتفتيش بعض المناطق والمقاهي والشقق السكنية واستيقاف حافلات نقل عام وتفتيش الهواتف المحمولة بحوزة المواطنين، والقبض فوراً على من يكتشف الأمن متابعته لصفحات معارضة أو نشره مقاطع فيديو قديمة أو حديثة من القنوات المعارضة التي تبث من الخارج، وصفحات الممثل ورجل الأعمال محمد علي، وفق المصدر.

كما عادت الداخلية منذ أيام، وبكثافة، لأسلوب تخويف المواطنين على مستوى آخر، هو القضايا الجنائية القديمة والأحكام الغيابية في جنح المرور وسرقة التيار الكهربائي ومخالفات البناء وغيرها من القضايا ذات عقوبات الحبس القصيرة التي لا تشرع الدولة في تنفيذ أحكامها إلا عندما ترغب في التضييق على المواطنين وجعلهم يشعرون بأنهم تحت الضغط كما كان معتاداً في السنوات الأخيرة من عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك. إذ عادت الكمائن للانتشار، كما كان عليه الأمر خلال الذكرى التاسعة لثورة يناير/كانون الثاني في بداية العام الحالي، لاستيقاف المواطنين من الحافلات على الطرق السريعة وفحص هوياتهم.

وبالتوازي مع ذلك، كشف المصدر الأمني المطلع لـ«العربي الجديد»، عن استدعاء عدد من النشطاء السياسيين بالمحافظات والمعتقلين السابقين المفرج عنهم بتدابير احترازية إلى مقار الأمن الوطني، منذ منتصف الأسبوع الماضي، لتخويفهم وتحذيرهم من التورط في الدعوة للتظاهر، مع ترجيح حجز بعض المراقبين شرطياً، في الأقسام القريبة منهم عدة أيام لحين انقضاء الأوضاع.

وأوضح المصدر أن التقديرات الأمنية تشير إلى استمرار حالة الاستنفار، التي ستكون الأولى منذ بدء إجراءات مواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد، حتى منتصف أكتوبر/تشرين الأول المقبل، وذلك لتزامن دعوات التظاهر مع اقتراب الأوضاع الميدانية بعدد من المحافظات كالإسكندرية والسويس والغربية من الاشتعال في أي لحظة بسبب الغضب الشعبي المتعاظم من التهديد الحكومي بهدم المباني المخالفة ورفض قبول طلبات التصالح في المخالفات بعد نهاية الشهر الحالي.

وكشف المصدر عن توافر معلومات بشأن جهة أخرى محتملة لاشتعال الأوضاع، وهي سائقو سيارات التاكسي والنقل الخاص للأفراد والبضائع، الذين تشي تحركاتهم في مجموعات التواصل الخاصة بهم، بمزيد من التوتر والتهديد بالنزول للشارع، بسبب رفضهم الزيادة الكبيرة التي طرأت على رسوم التراخيص والتأمين، وإجبارهم على تسوية موقف التراخيص قبل العشرين من الشهر المقبل للدخول في شبكة المراقبة الكودية للمركبات، الأمر الذي يمثل تحدياً إضافياً للأمن والنظام.

ويبدو أنّ النيابة العامة كانت أسبق من الداخلية في التعامل مع هذه الاعتبارات والخطة الأمنية استعداداً للتظاهرات، وذلك من خلال فتح قضايا جديدة بنظام التدوير للعشرات من المعتقلين المحبوسين في قضايا ذات طابع سياسي وحقوقي، علماً بأنّ النيابة ما زالت تُجدد حبس حوالي ثلاثمائة شخص ممن اعتقلوا منذ عام في تظاهرات سبتمبر وبعدها، من دون محاكمة، وذلك من إجمالي أكثر من ألف وسبعمائة شخص خرج معظمهم على مراحل كانت آخرها في مايو/أيار الماضي.

وفي محاولة لتخفيف حدة الاضطراب الجماهيري والغضب الشعبي بين المصريين، خصوصاً في الأقاليم والمناطق الريفية والفقيرة بسبب إصرار النظام المصري وحكومته على أن يكون اليوم الأخير من شهر سبتمبر الحالي هو نهاية فترة تقديم طلبات التصالح في المخالفات البناء وسداد رسومها، أعلن رئيس الوزراء مصطفى مدبولي، السبت الماضي، عن توحيد سعر التصالح للمتر في المناطق الريفية بالحد الأدنى المقرر في القانون، وهو خمسون جنيها للمتر الواحد (3,18 دولارات أميركية). كما أعلن مدبولي عن حافز آخر في محاولة لتهدئة الرأي العام، يتمثل في حسم خمسة وعشرين بالمائة من قيمة التصالح، إذا طلب المواطن إتمامه من دون تقسيط.

وقد جاء ذلك بعد أيام معدودة من إعلان مدبولي المضي قدماً في الخطة الحكومية لتحصيل رسوم ومقابل للمخالفات من دون تنازلات، مع تفويض المحافظين في تخفيض المقابل في بعض المناطق لتحصيل أكبر قدر من المبالغ المالية، مما يعبر عن تراجع حكومي ملحوظ في هذا الملف، وفشل في إدارة الأزمة بالطريقة التي كان قد وجه بها السيسي.

وأكدت هذه القرارات ما نشرته «العربي الجديد» في العاشر من الشهر الحالي، عن توصيات أمنية كشفتها مصادر حكومية بأحداث تغيير في التعامل الإعلامي والحكومي مع أزمة مخالفات البناء، يتمثل شقه الأول في السماح ببث ونشر مواد تتضمن انتقادات لقيمة التصالح في المخالفات ومطالبات بتخفيضها وتقسيطها، وذلك بهدف قطع الطريق على الإعلام المعارض ليكون الساحة الوحيدة للمواطنين الغاضبين كما هي العادة. أما الشق الثاني، فيتمثل في منح المحافظين سلطة خفض قيمة المخالفات بنسب تصل إلى خمسين أو أربعين أو ثلاثين بالمائة، حسب القيمة الأصلية لها وفقاً للقانون، أو تقسيطها بالنسبة للمناطق الحضرية.

حالة الاستنفار ستستمر حتى منتصف أكتوبر (محمد الشاهد/فرانس برس)

ستتبع الداخلية سياسة الانقضاض المفاجئ على مناطق بعينها

عادت الكمائن المتحركة إلى وسط العاصمة القاهرة

الحدث

تعقيدات الملف تقلل التفاؤل

محادثات الأسرى اليمنية اليوم

تأجلت محادثات الأسرى اليمنية في جنيف إلى اليوم، وهي تشكل بارقة أمل لبناء الثقة، رغم تعقيدات الملف والشروط المتبادلة

عدن ـ **العربي الجديد**

تأجلت المحادثات بين وفدين من الحكومة اليمنية وجماعة الحوثيين، حول تبادل الأسرى اليمنيين، والتي كانت مقررة أمس الخميس في مدينة جنيف السويسرية، ليوم واحد، حيث من المفترض أن تعقد اليوم، لبحث اللمسات الأخيرة لعملية تبادل بين الطرفين تعد الأكبر منذ توقيع الطرفين على اتفاق استوكهولم نهاية العام 2018. وأكد مسؤول في الحكومة اليمنية، لم يكشف عن هويته، لوكالة «فرانس برس»، أن «أعضاء في الوفد الحكومي لم يصلوا بعد (إلى جنيف)، ولذا تقرّر التأجيل» لليوم. وتشهد عملية السلام المتعثرة في اليمن ملامح انفراجة جزئية، بعد الإعلان عن استئناف المحادثات بين طرفي الصراع، حتى ولو كانت تقتصر على ملف الأسرى والمعتقلين والمخفيين. وكان هذا الملف قد جرى تهميشه في ذروة تفشي فيروس كورونا خلال الأشهر الماضية، على الرغم من الدعوات الدولية المتكررة لإطلاق المحتجزين.

ويأتي استئناف المحادثات حول الأسرى، برعاية الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي، وسط تصعيد عسكري غير مسبوق تشهده محافظة مأرب النفطية، شرقي البلاد، وفي ظل استماتة للحوثيين للاستيلاء عليها. وتطمح الأمم المتحدة التي عجزت عن كبح التصعيد العسكري، أن يسهم أي تقدم في ملف الأسرى، في بناء الثقة المعدومة بين الأطراف اليمنية المتصارعة، والدخول بتفاهمات جديدة، ابتداء من الشق العسكري أو الاقتصادي، وصولاً إلى الحل الشامل. وقالت مصادر حكومية، لـ«العربي الجديد»، إن استئناف محادثات الأسرى جاء بعد ضغوط دولية كبيرة من الولايات المتحدة وبريطانيا، بالتزامن مع تحركات سعودية مكثفة، أشركت فيها عدداً من الدول الإقليمية وروسيا، حول ما يشبه خريطة طريق للحل السلمي. ولا يُعرف على وجه الدقة عدد الأسرى والمعتقلين اليمنيين لدى الجانبين. وعلى الرغم من تفاهمات بالعاصمة الأردنية عمّان منتصف فبراير/شباط الماضي، تم بموجبها الاتفاق على تبادل 1420 أسيراً من الطرفين، إلا أن التوقعات هي أن الرقم الإجمالي يتجاوز الـ20 ألف أسير ومعتقل ومخفي.

وتضم سجون الحوثيين العدد الأكبر من المعتقلين. ونظراً لكثرة الأطراف التي تقف حول طاولة المحادثات مقابل جماعة الحوثيين، فإن كل فصيل في الحكومة اليمنية يسعى لاستعادة عناصره بدرجة رئيسية، وعلى رأسهم الجيش الوطني، فضلاً عن مكونات حزبية منضوية تحت لواء «الشرعية». كما تريد السعودية استعادة الأسرى الذين هم في قبضة الجماعة. وخلافاً للجانب الحكومي المتشعب على قوات وفصائل متعددة القيادات، لا تجمعها غرفة عمليات مشتركة، تملك جماعة الحوثيين قاعدة بيانات موّحدة لأسراها، فيما توجه إليها اتهامات باختطاف مئات المدنيين والناشطين الحقوقيين لمقايضتهم مع أسرى حرب كانوا على الجبهات. ووفقاً لمصادر حكومية تحدثت لـ«العربي الجديد»، من المقرر أن تشهد محادثات جنيف تنفيذ اتفاق عمّان السالف، مع تعديلات بسيطة ترتبط بهوية الشخصيات الرفيعة المطالب بالإفراج عنها، فضلاً عن السعي للدخول في نقاشات حول مرحلة ثانية وثالثة. وفي مشاورات عمّان، تم الاتفاق على تبادل 1420 أسيراً، بينهم اللواء ناصر منصور هادي، شقيق الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي. ومع تعثر التبادل، اقترحت الأمم المتحدة منتصف مايو/أيار الماضي، تجزئة اتفاق عمّان إلى مرحلتين، يتم في الأولى تبادل 1030 أسيراً من الطرفين، فيما تضم المرحلة الثانية 390 أسيراً، لكن تلك الخطوة فشلت. وأعلن عضو الوفد الحكومي المفاوض، ماجد فضائل، أول من أمس الأربعاء، أن الحكومة الشرعية ستطرح في محادثات جنيف عملية تبادل على أساس «الكل مقابل الكل»، وهي خطوة كانت قوبلت برفض من قبل الحوثيين في عمّان. ومن المتوقع أن تشمل عملية التبادل، ضباطاً سعوديين، وسط رفض الحوثيين إدراج طيارين اثنين تم أسرهما عقب إسقاط مقاتلة حربية سعودية بالجوف مطلع فبراير الماضي، إذ تصر الجماعة على مقايضتهما بمعتقلين من حركة «حماس» الفلسطينية داخل السجون السعودية.

وعلى الرغم من الدعم الدولي الكبير في سبيل إنجاح الملف، إلا أن شكوكاً تحوم حول نجاحه، في ظلّ اتهام كل طرف للآخر بالتهويل في أرقام الأسرى والمحتجزين. ويتهم الحوثيون المبعوث الأممي مارتن غريفيث وفريقه بأنه يقف وراء الإخفاق في تحقيق أي تقدم بالملف منذ اتفاق عمّان، بسبب «أدائه الضعيف»، وسكوته عن تصرفات الحكومة. وكانت وساطات قبلية قادها شيوخ قبائل ووجهاء، حققت تقدماً لافتاً على حساب المساعي الأممية حول الأسرى. ومنذ توقيع اتفاق عمّان، أبرم الحوثيون صفقات تبادل عدة برعاية محلية، كان أغلبها مع المقاومة الشعبية والجيش الوطني في مأرب والجوف. وقالت مصادر لـ«العربي الجديد»، إن جماعة الحوثيين «استعادت خلال الأشهر الماضية، 121 أسيراً في عمليات تبادل مختلفة، أغلبها في شهر أغسطس الماضي، حين استعادت 71 أسيراً من الجانب الحكومي». وللمرة الأولى، شهدت صنعاء وكافة المحافظات الخاضعة لجماعة الحوثيين، في ذلك الشهر، احتفالات رسمية وشعبية لاستقبال أسرى.

يرفض الحوثيون إطلاق سراح طيارين سعوديين في الصفقة

يتبادل الطرفان الاتهامات بالتهويل في أرقام الأسرى

لجا الحوثيون إلى وساطات قبلية لتحرير أسراهم (عبد الناصر الصديق/الأناضول)

شرق غرب

زيارة أميركية جديدة لتايوان

وصل مساعد وزير الخارجية الأميركي للتنمية الاقتصادية والطاقة والبيئة كيث كراش (الصورة)، أمس الخميس، إلى تايوان، ليكون أكبر مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية يزور الجزيرة منذ 40 عاماً. وسيحضر كراش مراسم تابين الرئيس الأسبق لي تينغ هوي، غداً السبت. وأثارت الزيارة الثانية لمسؤول أميركي كبير إلى تايوان في غضون

شهرين، تنديداً صينياً. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية وانغ ون بين للصحافيين، إن الصين تعارض بشدة» الزيارة، لأنها «ستشجّع سلوك قوى استقلال تايوان الانفصالية المتغطرس».

(فرانس برس)

فنزويلا تدين تقريراً أمميا ضد مادورو

دانت فنزويلا بشدّة تقريراً نشره محقّقون أمميون، أول من أمس الأربعاء، قالوا فيه إنّ لديهم «أسباباً وجيهة للاعتقاد» بأنّ الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو، ومسؤولين في نظامه، متورّطون في «جرائم محتملة ضد الإنسانية». مؤكّدة أنّ هذا التقرير «مليء بالأكاذيب». وقال وزير الخارجية الفنزويلي خورخي أريازا، في تغريدة على تويتر ليل الأربعاء - الخميس، إنّ التقرير الأممي «مليء بالأكاذيب، وأعدّته عن بُعد، من دون دقّة منهجية، بغية وهمية موجّهة ضدّ فنزويلا وتسيطر عليها حكومات تابعة لواشنطن».

(فرانس برس)

منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تحقق بتسمم نافالني

أكدت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أمس الخميس، أنها أرسلت خبراء إلى ألمانيا لأخذ عينات من المعارض الروسي أليكسي نافالني، مشيرة إلى أن نتائج الاختبارات لتحديد ما إذا كان قد تعرض للتسميم بمادة «نوفيتشوك» سوف تعرف قريباً. وكانت برلين، حيث يتلقى فيها نافالني العلاج بعد تسممه الشهر الماضي، قد تقدمت بطلب رسمي للحصول على «مساعدة فنية» من المنظمة.

(فرانس برس)

الهند تدعو الصين للانسحاب من لاداخ

أكد وزير الدفاع الهندي راجناث سينغ (الصورة)، أمس الخميس، أن بلاده تواجه تحديات في نزاعها الحدودي مع الصين، وحث بكين على التنفيذ الصادق للتفاهم الذي توصلت إليه الدولتان سابقاً لفك الاشتباك التام بين القوات في منطقة لاداخ، في جبال الهملايا.

وأضاف في بيان أمام الغرفة العليا للبرلمان، أن الصين حشدت القوات والأسلحة في لاداخ في انتهاك للاتفاقيات الثنائية.

(أسوشييتد برس)

مذكرات أوباما في نوفمبر

من المقرر أن يصدر أول جزء من مذكرات الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما في 17 نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، بعد أسبوعين من انتخابات الرئاسة، حسبما جاء في بيان للرئيس السابق أمس، الخميس. وسيحمل الكتاب عنوان «أرض موعودة»، ويغطي صعود أوباما السريع والتاريخي للبيت الأبيض وفترته الرئاسية الأولى (2008 ـ 2012).

(أسوشييتد برس)

متابعة

تفرّد أميركي في إعادة العقوبات على إيران

على وقع مواصلة الولايات المتحدة خطواتها لإعادة فرض العقوبات الدولية على إيران في الأسبوع الحالي، وجّه القضاء الأميركي اتهامات لإيرانيين اثنين اخترقا عدداً من الجامعات الأميركية والأجنبية ومركز أبحاث ومنظمات.

وأكد وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، مساء أول من أمس الأربعاء، أنّ العقوبات الدولية سيُعاد فرضها على إيران في الأسبوع الحالي بصورة تلقائية، وأنّ الولايات المتّحدة ستحرص على أن تطبّق دول العالم أجمع هذه العقوبات وتحترمها. وأضاف خلال مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره البريطاني دومينيك راب في مقرّ الوزارة في واشنطن، أنّ «الولايات المتّحدة ستبذل كلّ ما هو ضروري لضمان تطبيق هذه العقوبات واحترامها».

وسبق لبومبيو أن لجأ في 20 أغسطس/ آب الماضي إلى إجراء مثير للجدل حين أخطر مجلس الأمن الدولي رسمياً بأنّ الولايات المتّحدة فعّلت بند «العودة إلى الوضع السابق» (سناب باك)، المنصوص عليه في الاتفاق النووي الإيراني (2015)، والذي يتيح إعادة فرض العقوبات الدولية على طهران بصورة تلقائية بعد مرور 30 يوماً، إن فجر الأحد المقبل بتوقيت غرينيتش. لكنّ سائر أعضاء مجلس الأمن الدولي يخالفون الولايات المتّحدة في موقفها هذا، إذ يعتبرون أنّها فقدت حقّها بتفعيل هذه الآلية حين انسحبت من الاتفاق النووي في 2018. غير أنّ واشنطن لم تبال بموقف الأسرة الدولية، وتؤكّد أنّ كل العقوبات الأممية التي رفعت عن إيران بموجب الاتفاق النووي سيعاد فرضها، بما في ذلك حظر الأسلحة التقليدية الذي ينتهي مفعوله في أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، الذي فشلت واشنطن في تمديده في مجلس الأمن الدولي.

بدوره، اعتبر المبعوث الأميركي للملف الإيراني إليوت أبرامز، مساء الأربعاء، أنّ «كلّ العقوبات التي فرضتها الأمم المتّحدة على إيران سيُعاد فرضها في نهاية هذا الأسبوع»، مضيفاً أنّ حظر الأسلحة المفروض على إيران سيمدّد «إلى أجل غير مسمّى». وأنّ العديد من الأنشطة المتعلقة ببرامج طهران النووية والبالستية ستخضع لعقوبات. وتابع الدبلوماسي الأميركي «نتوقع من كلّ الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة أن تطبّق بشكل كامل عقوبات الأمم المتحدة». وحذّر أبرامز من أنّ إدارة الرئيس دونالد ترامب ستُصدر يومي السبت والإثنين جون الأسبوع المقبل «إعلانات» بشأن ما تعتزم القيام به لفرض تطبيق هذه العقوبات، على الرغم من العزلة التي تعاني منها الولايات المتحدة في هذا الملفّ. وقد يتطرّق ترامب بنفسه إلى هذه المسألة من على منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة في كلمته المرتقبة الأسبوع المقبل.

مع العلم أنّ واشنطن نفسها وحيدة في هذا الموقف، إذ إنّ سائر الدول الكبرى الأطراف في الاتفاق النووي، بما في ذلك الدول الأوروبية الحليفة للولايات المتحدة، تؤكّد أنّ لا شيء سيتغيّر في 20 سبتمبر/ أيلول الحالي. لكنّ وزير الخارجية البريطاني دومينيك راب حرص في واشنطن على عدم التركيز على هذا التباين، مفضّلاً تسليط الضوء على نقاط الالتقاء. وقال: «لطالما أشدنا بجهود الأميركيين وسواهم من أجل توسيع» الاتفاق النووي الإيراني. وأضاف «قد تكون هناك تباينات دقيقة في الطرق الآيلة لتحقيق ذلك، لكنّنا نتعامل معها بطريقة بنّاءة».

في سياق آخر، وجّه مدّعون أميركيون، مساء الأربعاء، اتهامات لإيرانيين لقيامهما بسلسلة من عمليات الاختراق الإلكتروني في جامعات أميركية وأجنبية ومركز أبحاث مقره واشنطن ومنظمات لا تهدف للربح ومنظمات أخرى. وأفادت وزارة العدل الأميركية في بيان، بأن هومن جديريان (30 عاماً)، ومهدي فرهادي (34 عاماً)، وكلاهما من همدان في إيران، سرقا مئات التيرابايت من البيانات، من بينها معلومات مخابرات وبيانات متعلقة بالفضاء وأبحاث علمية غير منشورة و«معلومات نووية غير عسكرية». ولم يقدم البيان سوى تفاصيل قليلة، ولم يذكر اسم أي جهة استهدفتها أعمال التسلل الإلكتروني.

ولم يتسنّ تحديد معلومات الاتصال الخاصة بجديريان وفرهادي. وذكرت وزارة العدل أن عمليات التسلل التي نفذها المتهمان تمت في بعض الحالات «لحساب إيران»، ومن بينها الحالات التي حصلا فيها على معلومات عن معارضين أو نشطاء حقوقيين أو زعماء للمعارضة، لم تذكر أسماءهم. وأضافت الوزارة أنه في حالات أخرى باعا البيانات المسروقة لحسابهما في السوق الرقمية السوداء.

وكانت وزارة العدل قد وجّهت قبل ذلك اتهامات لخمسة مواطنين صينيين يقيمون في الولايات المتحدة بارتكاب جرائم إلكترونية. وقال مساعد وزير العدل الأميركي للأمن القومي جون ديمرز، إن القضايا الأخيرة «تبين أن أربع دول على الأقل، إيران والصين وروسيا وكوريا الشمالية، ستسمح لمتسللين باستهداف أفراد وشركات في أنحاء العالم طالما أن هؤلاء المتسللين سيعملون أيضاً لحساب حكومات تلك الدول ويجمعون معلومات عن نشطاء حقوق الإنسان ومعارضين وغيرها من المعلومات التي تهم المخابرات». ولم يرد الوفد الإيراني في الأمم المتحدة في نيويورك على الاتهامات.

اعتقال إيرانيين اثنين بتهمة اختراق مواقع إلكترونية

بومبيو وراب أثناء مؤتمرهما الصحافي المشترك مساء الأربعاء (فرانسل برس)

(فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

رصد

الانتحاريون... تكتيك جديد لحركة الشباب الصومالية

لا تزال حركة الشباب تشكل تهديداً قوياً في الصومال، بعد حوالي عقد على خروجها من العاصمة مقديشو، وهي تلجأ اليوم إلى سلاح الانتحاريين الذين ارتفعت وتيرة هجماتهم

مقديشو ـ **الشافعي ابتدون**

نفذت حركة الشباب، المرتبطة بتنظيم القاعدة، الأسبوع الماضي، تفجيرات بواسطة انتحاريين، في كلّ من العاصمة الصومالية مقديشو، ومدينة كسمايو (إقليم جوبالاند الفيدرالي). ونفّذ الانتحاريون هجماتهم بواسطة أحزمة ناسفة، ما أدى إلى مقتل ما لا يقل عن 10 مدنيين، وإصابة نحو 15 آخرين، بعضهم لا يزال في حالة حرجة. ورجح محللون وخبراء أمنيون، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، تحول «الشباب» إلى تنفيذ هجماتها بـ«القنابل البشرية المتحركة»، عوضاً عن السيارات المفخخة، وذلك نتيجة الحصار المشدد الذي تفرضه السلطات الأمنية على مداخل مقديشو. وتشكل هذه الهجمات عبئاً أمنياً بالنسبة للسلطات، بسبب الخروقات التي تواجهها وضعف الإمكانات. ويرى رئيس جهاز الاستخبارات الصومالي السابق، الجنرال عبد الرحمن محمد توريري، في تصريح خاص لـ«العربي الجديد»، أنه «من الواضح أن حركة الشباب باتت تعمد إلى تغيير أساليبها القتالية، نظراً للظروف الأمنية التي تواجهها حالياً، وذلك بعد فرض قيود مشددة على السيارات العامة والخاصة في مقديشو، وانتشار الحواجز الأمنية في مداخل العاصمة البرّية». ويلفت توريري إلى أن الانتحاريين المزودين بالأحزمة الناسفة، هم «أشدّ خطراً»، و«يتطلبون جهداً أقل بالنسبة للحركة».

ويشير توريري إلى سهولة اختراق الانتحاريين لمراكز ومكاتب حساسة، وللتجمعات، لا سيما بسبب قلة الوعي لدى المواطنين. ويرأيه فإن هذا الأسلوب للحركة يفرض على الأجهزة الأمنية توخي الحذر، ومضاعفة جهودها، خصوصاً لجهة حماية المطاعم والفنادق، مع ضرورة استخدام أجهزة مراقبة وكشف حديثة.

ويعتبر توريري أنه بسبب قلّة الإمكانات لدى الأجهزة الأمنية في مقديشو، فإن الانتحاريين «سيزيدون طين الوضع الأمني بلة في البلاد بلّة، ما يحتم على هذه الأجهزة يقظة وحذراً أكبر، من خلال تفتيش المارة والسيارات العامة، ومضاعفة جهود التوعية حول خطورة هذه القنابل البشرية المتحركة، وذلك عبر الإعلام المحلي، منعاً لتفاقم الوضع الأمني في البلاد». ويعتبر توريري أن استخدام أجهزة أمنية متطورة وكلاباً مدربة، لكشف المتفجرات، سيساهم في الحدّ من الهجمات الإنتحارية في مقديشو. ويلفت إلى ضرورة إطلاق حملة عفو عن منتسبي لحركة الشباب، ما سيؤدي إلى ازدياد عدد المنشقين عنها، مؤكداً في هذا الإطار أهمية خوض حرب نفسية ضد «الشباب» لـ«كسر شوكتها واختراق صفوف أتباعها ومقاتليها». ويرى بعض المراقبين الأمنيين أن استمرار العمليات العسكرية التي تشنها القوات الصومالية والأجنبية ضد معاقل حركة الشباب، إلى جانب القصف الأميركي عبر طائرات من دون طيار، أدّيا إلى ارتفاع نسبة الهجمات الانتحارية في مقديشو، وذلك انتقاماً وثأراً لمقتل الحركة، بالإضافة إلى محاولة «الشباب» رفع معنويات عناصرها، أمام استمرار استهدافها، وذلك منعاً لأي إحباط قد يصيب أتباعها وأنصارها في جنوب ووسط البلاد. ويرى الصحافي الصومالي حسن محمد الحاج، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن الوضع الأمني في مقديشو لا يزال هشاً، معتبراً أن الأجهزة الأمنية ليس بإمكانها مواجهة حركة الشباب. ويلفت إلى أن الوضع الأمني في مقديشو سيظل صعباً، وستبقى قوات حفظ السلام الأفريقية العمود الفقري للحفاظ على أمن البلاد. ويذكر حسن محمد بأن حركة الشباب لطالما اعتمدت في السابق على الهجمات الانتحارية، وهي اليوم تستأنفها وتلجأ إليها في مناطق عدة، وحتى مع تنفيذها هجمات بسيارات مفخخة، حيث كانت تعقبها مواجهات مع قوات الأمن لمسلحين من الحركة مزودين بقنابل يدوية وأسلحة رشاشة، وكان هؤلاء يتبادلون إطلاق النار مع القوى الأمنية حتى آخر رمق من حياتهم.

ويعتبر الصحافي الصومالي أن لحركة الشباب اليد الطولى في العاصمة، حيث الوضع الأمني مفكك أصلاً، وهو أمر واضح للعيان، مشيراً إلى أن الأمن في مقديشو مكشوف بالنسبة لـ«الشباب»، التي لا تحتاج إلى بذل جهد كبير لتبديل أساليبها القتالية أو الهجومية. يذكر أن حركة الشباب تقاتل منذ نحو عقد ونيّف ضد الحكومات المتعاقبة في الصومال، وهي لا تزال تسيطر على مناطق استراتيجية في جنوب ووسط البلاد، لكنها واجهت خلال السنوات الأخيرة ضغطاً أمنياً عليها، بالإضافة إلى صراعات داخلية، إثر انشقاقات عصفت بصفوفها وسقوط العديد من قادتها الميدانيين بالضربات العسكرية الجوية والبرّية. هذا الواقع يهدد مستقبل الحركة في الصومال، لكن هجماتها الانتحارية لا تزال تربك الأمن المحلي وتضرب الاستقرار في مقديشو وضواحيها، على الرغم من انسحاب مقاتلي الحركة من العاصمة منذ أواخر العام 2011.

الانتحاريون المزودون بالأحزمة الناسفة هم أشدّ خطراً

لا يزال مبكراً التنبؤ بمرحلة ما بعد الانتخابات الأميركية، إلا أن تطورات عدة تشي بأن هذه المرحلة قد تكون استثنائية إذا ما واصل دونالد ترامب سرديته العنفية والتحريضية، وإذا ما صدقت نتائج الاستطلاعات التي تشير إلى احتمال خسارته الولاية الثانية في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل

تحشيد وتحريض عبر نظرية «التزوير»

ترامب يمهد لـ«العنف الانتخابي»

يحمي ترامب اليمين المتطرف (سبنسر بلات/Getty)

واشنطن ـ **العربي الجديد**

لا يُمكن فصل الحديث المتصاعد داخل الولايات المتحدة حول الخشية من دخول البلاد في حلقة من العنف، قد تنتج عن خسارة الرئيس دونالد ترامب للانتخابات الرئاسية المقررة بعد شهر ونصف من اليوم، عن الاستراتيجية التحريضية التي اتبعها الملياردير الأميركي منذ ترشحه للرئاسة. كما لا يمكن فصلها عن ظاهرة «الترامبية»، خلال حملة الرئاسيات الماضية والتي تبنت خطاباً عنفياً، برز في مراحله الأولى بالتركيز على معاداة المهاجرين، والتهجم الشرس على دائرة الرئيس السابق باراك أوباما.

ولعل أبرز مثال على ذلك عندما عمد المرشح الجمهوري في عام 2016 إلى تحريض مؤيدي حمل السلاح الفردي (وهو حق محمي في التعديل الثاني من الدستور)، من أجل «وقف» المرشحة الديمقراطية آنذاك هيلاري كلينتون، ووصل تفسير ما قاله في بعض المنتديات، إلى حدّ الحديث عن دعوة ترامب غير المباشرة لاغتيال منافسته.

رئاسة ترامب مضت على المنوال نفسه، ويمكن أرشفتها بسلسلة طويلة من الإهانات والتحريض وتأجيج الانقسام. وليس تطور الأحداث، وتشابكها، بين تصاعد حدة الحراك المناهض للعنصرية، وتقدم المرشح الديمقراطي جو بايدن في استطلاعات الرأي، وتراجع الاقتصاد الأميركي جرّاء وباء كورونا، وما ينتج عنه من وهن داخل المجتمع الأميركي، سوى علامات قد تقود إلى عدم استبعاد تعرض الديمقراطية الأميركية لخضّة خطرة، قد تكون بوادرها ظهرت للعيان أخيراً، في أحداث أورويغون وويسكونسن. وتؤدي شخصية ترامب نفسه، ونظرية المؤامرة التي بنى عليها رئاسته، دوراً كبيراً في احتمال دخول الولايات المتحدة مرحلة من الفوضى، في حال رفضه نتائج الانتخابات. وتدخل كلمتا سرّ في هذه المعادلة، هما «التصويت عبر البريد»، والولايات التي تعد ساحة معارك، وحيث نتائج استطلاعات الرأي تتوقع منافسة شرسة بين ترامب وبايدن.

وكان ترامب قد سقط أخيراً في اختبار وباء كورونا، وهو يقاتل اليوم على أكثر من جبهة داخلية وخارجية للفوز بإنجازات قد تسعفه للفوز بولاية ثانية. وبحسب موقع معهد «بروكينغز»، فإنه على عكس ما يشتهيه الديمقراطيون، فإن شخصية ترامب لن يكون لها سوى تأثير محدود على نتيجة السباق الرئاسي. وإذا كان هذا هو واقع الحال السياسي، فإن الميدان ينذر باحتقان متصاعد داخلياً، بدأ الرئيس يسترجع فيه القوة للمضي قدماً في خطابه العنفي. ويجعل ترامب من التهويل من جماعة «أنتيفا» اليسارية، التي يعتبر وجودها في الساحة الأميركية في الواقع ضعيفاً، ولصقها بالحزب الديمقراطي، مقابل استماتته لحماية اليمين المتطرف، وأحياناً استغلاله، العنوان الأول لسياسته الداخلية، فيما ذهب محللون إلى استنتاج أن ذلك يأتي تمهيداً لمرحلة ما بعد صدور نتائج الانتخابات، وتحضيراً لمعركة «انقلاب» ترامبي عليها، إذا ما خسر. ورأى موقع «بزنس إنسايدر» أن الرئيس وحلفاءه «بدأوا عملية تطبيع لفكرة تأجج العنف في يوم الاقتراع»، عبر العزف على وتر الخوف الأميركي ومشاعر الغضب لدى شريحة من الأميركيين.

وفي مقابلة مع «فوكس نيوز»، السبت الماضي، لمّح ترامب إلى أنه قد يلجأ إلى «قانون التمرد»، أو «العصيان» لعام 1807، الذي يسمح له بنشر القوات الخاصة أو الحرس الوطني لإنفاذ القانون، لقمع أي أعمال شغب تلي الانتخابات. وقال ترامب، الذي هدد بالقانون ذاته لإخماد الاضطرابات التي تلت مقتل المواطن جورج فلويد في مايو/ أيار الماضي، إنه سينشر القوات الفيدرالية «سريعاً» إذا اقتضت الضرورة. ورأى الموقع أن كلام الرئيس «يأتي ضمن استراتيجية منسقة منه لبناء سردية أن الأمة سوف تدخل في عنف فئوي إذا لم يُعَد انتخابه».

ويروج «رجال ترامب»، بدورهم، لمرحلة مقبلة من العنف ستحيط بانتخابات 2020. قبل أيام، دعا روجر ستون، مستشار ترامب السابق، في حديث لموقع «إنفو وور»، الرئيس لاستخدام «القانون العسكري العرفي» للبقاء في البيت الأبيض، أو اللجوء إلى «قانون التمرد» إذا لم يفز. وفي دليل على عمق الانقسام داخل البلاد، بين تياري «المحافظين» و«الليبراليين»، طالب ستون بسجن مارك زوكربرغ، مؤسس «فيسبوك»، وتيم كوك، مدير «أبل»، وبيل وهيلاري كلينتون، وكل «من يثبت انخراطه في أعمال غير قانونية مرتبطة بالانتخابات».

وسط ذلك كلّه، يردد الرئيس فرضية أن التصويت عبر البريد، الذي يدعو إليه الديمقراطيون، سيقود إلى تزوير واسع لنتائج الانتخابات. كما أعاد ستون الادعاء بأن تزويراً يحصل في ولايتي فلوريدا ونيفادا، وأضاف أن الأصوات الناخبة في الولاية الأخيرة لا يجب أن تحتسب، لأنها «مليئة بالتصويت غير القانوني». حتى أنه طالب بـ«احتجاز المارشالات الفيدراليين لصناديق اقتراع نيفادا». بدوره، خرج مايكل كابوتو، الذي عمل في حملة ترامب الماضية، وهو اليوم مستشار في وزارة الصحة، عبر «فيسبوك»، الأحد الماضي، ليتنبأ بـ«العنف القادم». وقال إنه إذا رفض بايدن الاعتراف بفوز ترامب، «ستخرج الفوضى». وأضاف أنه «عندما سيرفض ترامب التخلي عن منصبه، سيبدأ إطلاق النار. إذا كنتم تحملون السلاح، اشتروا عتاده من الآن، لأنه سينفد من الأسواق». ويهول أنصار ترامب من المجموعات الشعبوية المتطرفة، ومنها المليشيات المسلحة، مثل «حافظو القسم» و«ثلاث في المائة»، بـ«الحرب الأهلية». وكانت «ترانزيشن إنتغريتي بروجكت»، وهي مجموعة غير حزبية من أكاديميين وصحافيين ومسؤولين حكوميين حاليين وسابقين، قد أصدرت أخيراً تقريراً رسمت فيه سيناريوهات عدة للانتخابات الأميركية، هي بمجملها قاتمة. وبرأيها، فإن ترامب ثبّت في عقول أنصاره فرضية التزوير، ما يفتح احتمال أن يرفض هؤلاء نتائج الانتخابات (إذا خسر)، باعتبارها غير قانونية. ويتنبأ التقرير بإمكانية أن تقدم الإدارة على احتجاز الأصوات عبر البريد، لمنع عدّها، أو للضغط على السلطات التشريعية التي يسيطر عليها الجمهوريون للتصديق على النتائج قبل احتساب الأصوات عبر البريد. وقال التقرير إن «التزوير الانتخابي، عملياً، غير موجود، لكن ترامب يكذب حوله لخلق سردية هدفها تحشيد قاعدته، ووضع الأساس لرفض النتائج إذا ما خسر»، مضيفاً أن احتمال اندلاع عنف «عالٍ جداً، خصوصاً لأن ترامب يحمس أنصاره لحمل السلاح».

> **الأصوات عبر البريد وولايات المعارك مفتاح تأجيج العنف**

من جهتها، رأت مجلة «تايم»، يوم الثلاثاء الماضي، أن «شبح استخدام القوة للبقاء في السلطة لا يأتي من فراغ، ففي الوقت الذي يهدد فيه انتشار نظرية المؤامرة العملية الديمقراطية، يخشى خبراء مكافحة الإرهاب من أن تحرك الدعوات للتسلح والتحريض الجماعات اليمينية المتطرفة» (تضاعفت في عهد أوباما). وقال ديفيد غوميز، وهو مسؤول سابق في مكتب التحقيقات الفدرالي (أف بي آي)، إن «الأمر خطير، لأنه بالنسبة إلى هذه الأقلية، فهو تأكيد على معتقداتها». لكنه أضاف أنه «من الصعب الاعتقاد أن الجمهوري المعتدل، الذي يرفض رؤية ما يحدث، سوف يشارك في قانون التمرد».

في المحصلة، ترى مجلة «نيويوركر»، في تقرير لها في 6 سبتمبر/ أيلول الحالي، أن تاريخ الانتخابات الأميركية لم يخل يوماً من العنف، على الرغم من اعتبار البلاد واحدة من أكثر الديمقراطيات استقراراً في العالم. وبرأيها، فإن الجمهور ينظر إلى ذلك وكأنه جزء من الماضي، لكن المؤرخين ينظرون إليه كما ينظر راصدو أحوال الطقس إلى الأعاصير، لتختم بالقول إن «الولايات المتحدة هي فعلاً في مرحلة أعاصير».

تحقيقات ساحة لافايت

أسلحة حربية لقمع الحراك

تثير مسألة عسكرة ردّ الفعل الرسمي ضد تظاهرات الحراك المناهض للعنصرية في الولايات المتحدة، جدلاً في البلاد، وهو جدل قد يمتد إلى دور الجيش في مرحلة الانتخابات وما بعدها

لا تزال أحداث ساحة لافاييت في واشنطن، في يونيو/حزيران الماضي، والتي تعد نموذجاً لعنف الحرس الوطني الذي استقدمه دونالد ترامب لقمع متظاهري الحقوق المدنية، عرضة لتحقيق واسع يقوده مشرعون الكونغرس، وهو يفتح سجالاً واسعاً داخل البلاد، حول علاقة الأمن والجيش بالتظاهرات، ومدى إمكانية تدخله فيها. ووفق اللواء في الحرس الوطني الأميركي، آدم دي ماركو، فإنه قبل ساعات من إخلاء قوات إنفاذ القانون للساحة من المتظاهرين المناهضين لعنف الشرطة، فإن المسؤولين الفدراليين بدأوا في تجميع العتاد والبحث عن معدات (قتالية)، بإمكانها إصدار أصوات تصم الآذان، وتجعل أي شخص بمتناول مدى أشعتها، يشعر وكأن جلده يحترق. وكشفت صحيفة «واشنطن بوست»، عن شهادة لدي ماركو أمام المشرعين في الكونغرس الأسبوع الماضي، قال فيها إن مسؤولي الدفاع بحثوا عن تكنولوجيا للسيطرة على الحشود، غير متوقع استعمالها حتى في ساحات الحروب، وسمحوا بنقل حوالي 7 آلاف طلقة ذخيرة لواشنطن العاصمة. وهذه الشهادة هي جزء من تحقيق متواصل حول استخدام قوات إنفاذ القانون للقوة ضد متظاهري واشنطن. وكان حادث «لافاييت»، وتفريق السلطات الأمنية للمتظاهرين، في الأول من يونيو الماضي، تزامن مع إلقاء ترامب كلمة في الساحة، هدد فيها بنشر الجيش لقمع الاحتجاجات. واستخدمت القوات الفدرالية يومها الغاز المسيل للدموع، وأطلقت القنابل الصوتية والدخانية، وتدافعت مع المتظاهرين حاملة العصي، ما حرك انتقادات ضدها، بأن رد فعلها كان متطرفاً. أما إدارة ترامب فاعتبرت أن الضباط تعاملوا مع متظاهرين عنفيين، قاموا بإشعال النار، ورشقوا الأمن بالحجارة. لكن شهادة دي ماركو تناقض ادعاءات الإدارة حول عنف الحراك، وأنه جرى إنذار المتظاهرين للتفرق. كما أنها تسلط الضوء على العتاد المستخدم خلال الفترة الأولى من الحراك الذي استمر لأكثر من مائة يوم في العاصمة. وكان دي ماركو أرفع مسؤول في الحرس الوطني تواجد خلال الحادثة، وعمل كحلقة وصل بين الحرس الوطني وشرطة المتنزهات الأميركية. وبحسب التحقيق، فإن الضابط الأعلى في قسم الدفاع في الشرطة، في المنطقة، راسل قبيل الحادثة، مسؤولين هناك في الحرس الوطني، حول ما إذا كانت وحدتهم تملك سلاحاً معروفاً بـ«نظام الرفض الناشط»، وهو نظام صمّمه العسكر لإشعار من في متناول أشعته غير المرئية بأن جلده يحترق. وكان البنتاغون تردد في استخدام هذا السلاح في حرب العراق، كما استبعد استخدامه لقمع المهاجرين غير النظاميين على الحدود مع المكسيك، كما رغبت إدارة ترامب.

هدد ترامب بنشر الجيش لقمع الحراك (الكس وونغ/Getty)

(العربي الجديد)